

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9450

الاثنين، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

السيد فرانسوا دانيز	(البرازيل)	الرئيس
الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا	الأعضاء:
إكوادور	السيد بيريوس لوس	
ألبانيا	السيد خوجة	
الإمارات العربية المتحدة	السيد البستكي	
سويسرا	السيد هاوري	
الصين	السيد غنغ شوانغ	
غابون	السيدة أونانغا	
غانا	السيدة أوبونغ-نتيري	
فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال	
مالطة	السيدة فرازير	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي	
موزامبيق	السيد أفونسو	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود	
اليابان	السيد إيشيكاني	

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2023/735)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31646 (A)



الأعضاء قد توفر لديهم الوقت الكافي للاطلاع على تقرير الأمين العام (S/2023/735)، الذي يغطي الفترة من 19 آذار/مارس إلى 18 أيلول/سبتمبر. وسأبدأ بياني اليوم بتوجيه انتباه الأعضاء إلى حادث أممي خطير وقع في 24 أيلول/سبتمبر بالقرب من قرية بانجسكا في بلدية زفيتشان في شمال كوسوفو.

في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، قتل ضابط شرطة من كوسوفو وأصيب اثنان آخزان عند مدخل القرية، اعترضتهما مركبتان. وعلى مدار النهار وحتى المساء، اشتبكت شرطة كوسوفو وعناصر مدججة بال سلاح في تبادل لإطلاق النار، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص واعتقال عدد من الأشخاص.

وصادرت شرطة كوسوفو عددا كبيرا من المركبات والمعدات العسكرية والأسلحة. وانضمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى المجتمع الدولي في الإدانة القاطعة للحادث والخسارة المأساوية في الأرواح، داعية إلى ضبط النفس. ومن الضروري أن تتيح التحقيقات الجارية حاليا فرصة لتوثيق تلك الأحداث من حيث الوقائع ومحاسبة مرتكبيها.

وأدت الأحداث الرئيسية التي وقعت في 24 أيلول/سبتمبر إلى تفاقم البيئة الأمنية المتدهورة أصلا، والتي سادها جو من الشك المتبادل والتصورات المتناقضة التي تمس الكثير من السكان، ولا سيما في شمال كوسوفو وبين طوائف صرب كوسوفو في أماكن أخرى من كوسوفو.

وفي الأيام والأسابيع وحتى الأشهر التي سبقت 24 أيلول/سبتمبر، تصاعدت التوترات السياسية والأمنية في شمال كوسوفو باطراد في ظل غياب تقدم ملموس في الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي. ولم يتوصل الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في بروكسل في 14 سبتمبر/أيلول إلى توافق في الآراء بشأن تسلسل تنفيذ الاتفاقات السابقة. وكانت تلك، مرة أخرى، فرصة ضائعة للمشاركة بشكل بناء في وضع برنامج لتنفيذ التزامات الطرفين المعنيين بموجب الاتفاقات التي أبرمت في بروكسل وأوهريد في وقت سابق من هذا العام.

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو (S/2023/735)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بدولة السيدة أنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، وأرجو من موظف المراسم اصطحابها إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحبت السيدة أنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فيوسا عثمانى - سادريو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/735، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زيادة.

السيدة زيادة (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أطلع مجلس الأمن على آخر التطورات الرئيسية في كوسوفو. وأمل أن يكون

وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الفشل في التوصل إلى حل سياسي توفيقى سيظل يؤثر سلبا على رفاه الناس العاديين، بما في ذلك قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية وتحقيق إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان ملاحظة أن التأخيرات في تنفيذ اتفاقات الحوار أدت إلى تأجيل مؤتمر المانحين للاتحاد الأوروبي المتوخى في المرفق التنفيذي لاتفاق شباط/فبراير، والذي كان من المرجح أن يجتذب دعما اقتصاديا كبيرا وفرصا للاستثمار.

وكثيرا ما تكلمنا خلال جلسات المجلس عن الطرق الإيجابية التي تؤثر بها الاتفاقات السياسية المستدامة على حياة الناس، حتى عندما يأتي ذلك بتكلفة. وربما نادرا ما نتكلم عن التكلفة الأكبر التي تترتب على عدم التوصل إلى اتفاقات. وهنا، أتكلم عن التكلفة التي تتكبدها جميع الطوائف - سواء كانوا من الصرب أو الألبان أو غيرهم من المقيمين في أجزاء مختلفة من كوسوفو والمنطقة بأسرها. إن التوترات والعزلة وانعدام الثقة المتزايد في قدرة القادة السياسيين على معالجة المصالح الأكثر إلحاحا للناس والمظالم المشروعة التي شهدتها الأشهر الماضية - والأسوأ من ذلك، اللجوء إلى العنف والترهيب على يد ذوي النوايا السيئة - تهدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. والقيادة المسؤولة والحلول التوفيقية مطلوبان للعودة إلى عملية سياسية مثمرة بدرجة أكبر.

نعلم الحكمة القائلة بأنه لا توجد تنمية مستدامة بدون سلام، والسلام لا يمكن أن يعم من دون تنمية مستدامة. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أنه ينبغي الترحيب بمبادرات التعاون والتكامل الإقليميين، بجميع أشكالها، وإعطائها الأولوية من أجل الإسهام في حوار مثمر بصورة أكبر. كان السلام والازدهار والنقد والاستدامة والاتصال من بين المواضيع الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر وخلال قمة عملية برلين التي عقدت الأسبوع الماضي في تيرانا. واليوم، في هذه الهيئة، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن يحث المجتمع الدولي كلا من بريشتينا وبلغراد على تعزيز الإجراءات الهادفة والمتضامنة

وتبادل الجانبان الإدعاءات العنصرية التحريضية، مما أضر بقنوات الاتصال الهشة بين الطوائف في كوسوفو وبين الزعماء السياسيين في بلغراد وبريشتينا. وخلال تفاعلاتي مع مجموعة واسعة من المحاورين، بما في ذلك المنظمات البلدية والدينية ومنظمات المجتمع المدني وقادة الأعمال، كانت المشاعر الأكثر شيوعا التي واجهتها هي الإحباط والقلق بشأن مستقبل يكتنفه الغموض. فقد أجمت الخطب والروايات المثيرة للانقسام التوترات والقلق في جميع أنحاء كوسوفو، والتي أعرب عنها على وجه الخصوص أفراد طوائف صرب كوسوفو. وبدلا من تأجيج التوترات من خلال رسائل سياسية موجهة إلى مجموعة واحدة، يتحمل القادة المنتخبون مسؤولية تلبية الاحتياجات الأمنية والشواغل الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا لجميع شرائح المجتمع، بغض النظر عن الخلفية العرقية أو اللغوية أو السياسية.

إن انتكاسات مثل مقاطعة صرب كوسوفو للانتخابات المحلية التي جرت في 23 نيسان/أبريل في شمال كوسوفو، حيث يمثلون أغلبية السكان، مما يثير تساؤلات حول التمثيل السياسي الكافي، وكذلك أعمال العنف الرهيبة التي وقعت في 29 أيار/مايو وأدت إلى إصابات خطيرة لـ 93 من أفراد قوة كوسوفو، فضلا عن المدنيين، تمثل أخطارا جسيمة على تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. ولا يمكن التغلب على المأزق السياسي الحالي، بأثره على أمن السكان ورفاههم، إلا من خلال حل توفيقى ينبغي التوصل إليه في الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

إن تدابير خفض التصعيد ضرورية للحد من التوترات. وفي ذلك الصدد، أشاطر الكثيرين آمالهم في أن تؤدي نتائج الاجتماعات التي يقودها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والتي عقدت بشكل منفصل في بريشتينا وبلغراد في 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى إعادة الحوار إلى مسار للمضي قدما، مع التزام قوي من كلا الجانبين بتنفيذ تدابير خفض التصعيد والمقترحات التي طُرحت خلال الاجتماعات. ويشمل ذلك إعادة التزام الطرفين بالتنفيذ الكامل لجميع اتفاقات الحوار السابقة. وبناء على ذلك، ينبغي أن يبدأ العمل على إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية بدون تأخير أو شروط مسبقة، إلى جانب جميع الاتفاقات الأساسية الأخرى.

- وهي شراكة في أفضل حالاتها. وكلمة "بارابار"، التي تستخدم في كلتا اللغتين الرسميتين في كوسوفو، الألبانية والصربية، تعني المساواة والإنصاف - ونحن بحاجة إليهما. والمركز مكان آمن يقع في قلب بريشتينا، حيث يمكن للناس من جميع مناحي الحياة وجميع الطوائف أن يجتمعوا للتداول بحرية وتجاوز الروايات المثيرة للانقسام. ومنذ افتتاحه في أيار/مايو من هذا العام، نظم المركز أكثر من 40 حدثاً متعدد الأعراق، مما يدل على أنه حتى في الأوقات الصعبة، من الممكن، بل ومن المستصوب، جمع الناس معاً.

وتواصل البعثة، للنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، دعم منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وتشجع مشاركة الشباب والقيادات النسائية في صنع القرار على جميع المستويات. ونؤيد المبادرات الرامية إلى تعزيز المشاركة النشطة والمجدية للمرأة في العمليات السياسية وإدماج المنظورات الجنسانية في عملية التطبيع بين بلغراد وبريشتينا.

وسنواصل أيضاً دعم الشباب، بما في ذلك من خلال الجمعية الشبابية للأمم المتحدة في كوسوفو التي تلتئم سنوياً. وعُقدت الجمعية الشبابية الخامسة هذا العام في ذروة التوترات السياسية. ومع ذلك، اجتمع أكثر من 150 من قادة الشباب من جميع أنحاء كوسوفو والمنطقة وتناولوا بشكل بناء المسائل الحاسمة الأهمية، بما في ذلك مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، وصنع الشباب للقرار، ووقف العنف المنزلي، على سبيل المثال لا الحصر. ونشكر فريق الأمم المتحدة في كوسوفو على تعاونه الوثيق في ذلك الصدد.

وتكفل البعثة، بالتعاون مع شركائنا، المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال تحسين الهياكل الأساسية لقاعات المحكمة، وتوفير المساعدة والتمثيل القانونيين مجاناً لأكثر من 2 000 شخص من جميع الطوائف في جميع أنحاء كوسوفو، وتقديم خدمات الترجمة الشفوية. وسنستمر في القيام بذلك.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بقدرة الأطراف الفاعلة المحلية على الصمود، بما في ذلك شركاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة

مع تلك الأولويات الرئيسية، بما في ذلك ملاحظة أنه لا يمكن لأي زعيم أو طرف فاعل أن يتوقع أن يمضي بمفرده في التغلب على التحديات العالمية الراهنة.

وقد أشرت بالفعل في بياني في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9312) - وينبغي أن يتكرر ذلك اليوم - إلى الحاجة إلى اتصال واضح ومستمر مع الجمهور بشأن المسائل التي تؤثر على سبل عيشهم وصحتهم وحقوقهم الإنسانية - وهي مسائل مثل نزع ملكية الأراضي وحرية حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك عبر خط الحدود الإدارية. ويجب أن يرتكز عمل مؤسسات سيادة القانون على إطار حقوق الإنسان وينبغي شرحه وإبلاغه بوضوح وعلناً من أجل تجنب المفاهيم الخاطئة وكفالة المساواة بين الجميع أمام القانون.

وقد رحبت باعتماد برلمان كوسوفو قانوناً ينظم عملية تقديم طلبات الحصول على مركز الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وأود أيضاً أن أشجع السلطات على النظر في توصيات المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار في هذا الصدد. وفي أعقاب الدعوة المستمرة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ووكالات الأمم المتحدة وجماعات المجتمع المدني لإدراج اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدستور، نرحب بقرار المحكمة الدستورية المؤرخ 1 آب/أغسطس الذي يمهد الطريق لإدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الإطار القانوني لكوسوفو.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة لخطوة البعثة لبناء الثقة. وعلى الرغم من سجل حافل بالنجاح في تعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود على مستوى القواعد الشعبية، أصبحت البيئة أكثر تحدياً في العام الماضي. ومع ذلك، لا تزال ملتزمين التزاماً قوياً بمواصلة العمل مع شركائنا من جميع الطوائف في كوسوفو لتعزيز التواصل والتفاهم بين الناس. والقيام بذلك يمهد الطريق لقبول الحلول التوفيقية الصعبة، ولكن الأساسية اللازمة لإحراز تقدم في الحوار على مستوى القيادة. وكما أعلن قبل ستة أشهر، بدأ العمل في مركز بارابار بدعم من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبلدية بريشتينا

وكما هو الحال دائما، أود أن أشدد على أهمية تقديم تقارير منتظمة وموضوعية عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا، الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي في جمهورية صربيا، وذلك ليس تماشيا مع دستور جمهورية صربيا فحسب، ولكن أيضا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرار 1244 (1999) والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وأنا ممتنة لإتاحة الفرصة لي لتشاطر آرائنا بشأن أحدث تقرير لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2023/735) مع الحاضرين ومع الجمهور الدولي.

وسأبذل قصارى جهدي للنأي عن اللغة البيروقراطية المفرطة ولعرض الآراء بطريقة واضحة ومباشرة، وذلك ببساطة لأن الحالة في العامين الماضيين وخاصة في الأشهر الـ 12 الماضية - وأنا أتفق تماما مع السيدة زيادة - أصبحت من الخطورة بحيث يتعين علينا جميعا، ليس بصفتنا سياسيين، ولكن أولا وقبل كل شيء كبشر، أن نحاول فهم ما يجري وماذا نحن فاعلون من أجل إعطاء، على الأقل، بصيص أمل للذين يعانون كل يوم في كوسوفو وميتوهيا - على أقل تقدير بصيص أمل في أن الاستقرار والسلام الطويل الأجل ممكنان.

ومما يمكن أن نراه جميعا على أرض الواقع، استنادا إلى أمثلة عديدة في الأشهر الـ 12 الماضية، فإن المسؤولين في بريشتينا، والإدارة في بريشتينا، للأسف لا بد لي من قول ذلك وبأبسط العبارات، ليس لديهم سوى ثلاث رسائل رئيسية للصرب والآخرين من غير الألبان والمجتمع الدولي. وكل ما نراه في تلك التقارير وكل ما يحدث كل يوم على أرض الواقع يمكن تلخيصه في هذه الرسائل الرئيسية الثلاث.

الرسالة الأولى هي أنه لا ينبغي للصرب الذين غادروا بعد عام 1999 أو خلال التطهير العرقي - المذبحة - في 2004، أن يعودوا. إنهم ليسوا موضع ترحيب. ومما يبعث على القلق البالغ والأسف والإحراج أيضا أن كوسوفو وميتوهيا لا تزال، وفقا لجميع تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة، إقليما به أقل عدد من العائدين، مقارنة بجميع الأقاليم التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع في عالمنا المجنون برمته. لم يعد سوى أقل من 2 في المائة من المشردين إلى كوسوفو وميتوهيا. وأكرر، أقل من 2 في المائة. وهذا ليس من قبيل الصدفة.

في كوسوفو، والنساء والرجال والشباب الملتزمون من جميع طوائف كوسوفو الذين، على الرغم من الروايات المثيرة للانقسام والحقائق الصعبة، يعملون بلا كلل لتحقيق مزيد من التفاهم بين طوائفهم.

وأود أن أؤكد مجددا دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، على سبيل الاستعجال، في ضوء عدم الاستقرار الذي اتسمت به الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. إننا ملتزمون بدعم جميع الأصوات التي ترفض الاستقطاب القائم على الاستئثار بكل المكاسب، لصالح التسوية والتعاون. وسنواصل عملنا في مجال بناء الثقة، على الرغم من أننا كثيرا ما نسمع أن الثقة في أدنى مستوياتها في هذه المرحلة. لكن إجابتنا كانت، ولا تزال، وستظل: إذ لم يجر ذلك الآن، فمتى؟ واسمحوا لي أن أقولها مرة أخرى، وسأقولها بوضوح شديد - الحوار هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أخصص لحظة للإعراب عن تقديري للإسهامات الهائلة التي قدمها أحد شركائي الرئيسيين خلال فترة مليئة بالتحديات في كوسوفو: قائد قوة كوسوفو المنتهية ولايته اللواء أنجيلو ميشيل ريستوتشيا، من إيطاليا. لقد كان لقيادته دور فعال خلال إدارة العديد من الأزمات التي نشبت خلال العام الماضي. كما أرحب ترحيبا خاصا بخلفه، اللواء أوزكان أولوتاش، من تركيا، الذي أعلم أنه سيكون لنا معه علاقة عمل وثيقة مماثلة تنفيذا لولايتنا المشتركة.

وأختتم بياني بالإعراب عن بالغ تقديري لأعضاء المجلس على دعمهم. فذلك الدعم لا غنى عنه لاستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للمساعدة على كفالة الظروف لحياة سلمية وطبيعية لجميع الناس في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة زيادة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة وزراء جمهورية صربيا.

السيدة برنابيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للأمين العام، أنطونيو غوتيريش، والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيدة زيادة، على الاهتمام الذي يكرسانه لكوسوفو وميتوهيا.

وإن كانوا سيتعرضون ببساطة لإطلاق النار لمجرد أنهم صرب، وما إن كانوا سيرحلون كهنتهم ويصادرون ممتلكاتهم، وما إذا كان من يطلقون النار عليهم ويضربونهم سيظلون، كقاعدة عامة، يفلتون بأفعالهم من أي عقاب - كما يحدث طوال الوقت في كوسوفو وميتوهيا اليوم. وقد تسببت بريشتينا، من خلال القيام بذلك في كل يوم من كل أسبوع من كل شهر من كل عام من الأعوام القليلة الماضية، في أزمة أمنية خطيرة، كما شهدنا أيضا في آخر تقرير لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وما نراه في كوسوفو وميتوهيا اليوم هو عنف سياسي وقانوني ومؤسسي وجسدي شامل يُمارس ضد الصرب.

ومن وجهة نظر إنسانية بحتة، فإن نقطة التحول المطلقة عندما أدرك الجميع أن ما تسعى إليه بريشتينا هو أن يغادر الصرب، لم تكن في الواقع محاولة قتل الصبي ستيفان ستويانوفيتش البالغ من العمر 11 عاما وابن عمه ميلوش ستويانوفيتش البالغ من العمر 21 عاما أثناء مشاركتها في موكب عيد الميلاد في غتوفوشا، بالقرب من شتربتشي. كلا، لقد كان في الواقع اليوم الذي أطلق فيه سراح عازم كورتاج، الذي ارتكب جريمة إطلاق النار على الطفلين في عيد الميلاد وهو عضو فيما يسمى بقوة أمن كوسوفو وهي، بالمناسبة، تشكيل غير قانوني وفقا للفقرة 15 من قرار مجلس الأمن 1244 (1999) أقول مرة أخرى أن عازم قرطاي الذي أطلق النار على طفل يبلغ من العمر 11 عاما وأصابه بجروح في عيد الميلاد هو اليوم رجل حر في كوسوفو وميتوهيا. وقد منحه السلطة القضائية في بريشتينا عفوا كاملا. ولعل هذا هو كل ما يحتاج المرء أن يعرفه عن سيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا وكل ما يحتاج المرء أن يعرفه عن الظروف التي يعيش فيها الصرب وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا اليوم.

ولذلك أود أن أطرح هذا السؤال علينا جميعا في هذه الجلسة. عندما يطلق ألباني، وهو عضو في ما يسمى بقوة الأمن في كوسوفو، النار على طفل ويصيبه بجروح خطيرة ثم يُعلن إطلاق سراحه، ألا يشكل ذلك دعوة من المسؤولين في بريشتينا لأي شخص آخر إلى إطلاق النار على الصرب أو إرهابهم أو إصابتهم بجروح أو قتلهم؟ ولما لا ما الذي يمنعهم من القيام بذلك؟ لا عواقب جراء هذه الأفعال.

وعندما يعودون - إذا حاولوا العودة - عادة ما يرون أن شخصا ما قد استولى على ممتلكاتهم الخاصة بشكل غير قانوني. ومن البديهي عندئذ أن يتوجهوا إلى السلطات للإبلاغ عن هذا الاغتصاب وطلب المساعدة، آمليين في تحقيق العدالة والإنصاف. وفي معظم الحالات، بدلا من تلقي المساعدة، يجدون أنفسهم معتقلين وينتهي بهم الحال في السجن.

وفي الأشهر القليلة الماضية، على سبيل المثال لا الحصر، أُلقي القبض على أفراد بتهمة ارتكاب جرائم حرب، مثل دوشان أرسيتش من ماتيكيا بالقرب من بريشتينا، وكاسلاف يوليتش وغافريلو ميلوسافليفيتش من إستوك، وميلوراد دوكوفيتش من فيتوميراك، وأكرر أُلقي القبض عليهم جميعا، على الرغم من أنهم دخلوا كوسوفو وميتوهيا مرات متعددة في الماضي ولم يُلق القبض عليهم أو توجه إليهم أي تهمة على الإطلاق إلا عندما طالبوا بإعادة ممتلكاتهم الخاصة وأراضيهم ومنازلهم إليهم.

وفي تلك اللحظة، ظهرت التهم فجأة. ولم يحدث ذلك إلا بعد أن بدأوا في اتخاذ الإجراءات القانونية بهدف استعادة ممتلكاتهم المغتصبة. وتلك رسالة واضحة يبعث بها المسؤولون في بريشتينا إلى الصرب المشردين. رسالة مفادها "لا تعودوا. لا مرحبا بكم" وعليه، فالحقيقة المهينة مرة أخرى أن كوسوفو وميتوهيا لا تزالان من أوائل المناطق في العالم من حيث استقبال أقل عدد من العائدين، من بين جميع المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع في العالم بأسره.

أما الرسالة الثانية التي توجه إلى الصرب، بأكثر الطرق وحشية، فهي أن الذين بقوا واستمروا في العيش في إقليم كوسوفو وميتوهيا ويريدون البقاء هناك يجب أن يغادروا. وتوجه تلك الرسالة من خلال شهور وسنوات من الإنكار الممنهج والصريح لأبسط حقوق الإنسان للصرب وغيرهم من غير الألبان، محولين حياتهم إلى كابوس دائم من انعدام الأمن الناجم عن الغياب التام والمطلق لسيادة القانون واتخاذ القرارات التعسفية بشأن من سيتعرض للاعتقال والاحتجاز والضرب والتعذيب والإذلال والبقاء في السجن لفترات زمنية غير محددة. وهم لا يتوقفون عن التساؤل عما حل بأطفالهم وإخوانهم وأبائهم وأزواجهم

رهن الاحتجاز ما دام ذلك ما يريده سياسيوها. ويحدث ذلك في وجود قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. فهل يمكن لأعضاء المجلس أن يتصوروا ما ستؤول إليه الحياة في كوسوفو وميتوهيا لو حكمتها بريشتينا بدون وجود قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي؟

منذ بداية هذا العام تحديداً، أطلق النار على ستة من الصرب ولم تُثبت المسؤولية الجنائية على أي شخص. وفي العامين ونصف العام الماضيين، وقع 434 هجوماً لا يصدق على الصرب وممتلكاتهم بدوافع عرقية - بزيادة قدرها 50 في المائة مقارنة بالفترة التي سبقت إدارة رئيس الوزراء ألبين كورتي - ولا نزال نجهل إذا كان أي شخص قد خضع للمساءلة أو ما إذا وجهت أي تهم ضد أي من الجناة.

لقد غادر 11 في المائة من الصرب شمال كوسوفو وميتوهيا منذ تولي ألبين كورتي إلى السلطة نتيجة مباشرة لذلك الإرهاب. وأكرر: لقد غادر 11 في المائة من الصرب كوسوفو وميتوهيا في العامين الماضيين جراء حملة العنف الممنهج والواسع النطاق ضد الصرب وتعتمد جعل ظروف عيشهم غير محتملة. وفي ذلك الصدد، فإن السؤال المطروح على هذه الجهاز هو ما إذا كان ذلك يمثل سبباً لاتخاذ الاجراءات أم يدعو فحسب للإدلاء بالبيانات.

أما الرسالة الثالثة التي يوجهها المسؤولون في بريشتينا بوضوح إلى الصرب، وإلى لمجتمع الدولي أيضاً، فهي أن الاتفاقات المبرمة لن تنفذ والاتفاقات أو أجزاء الاتفاقات التي نُفذت بالفعل ستُسخ أو تُلغى أو تعرقل. وكما يذكر تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بوضوح، وكما فعلت جميع التقارير الأخرى في السنوات الـ 10 الماضية على الأقل، لم تنفذ بريشتينا كلمة واحدة من اتفاق بروكسل - الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات. وذلك يجب أن يتغير.

لقد حان الوقت لإنشاء مجتمع البلديات الصربية، الذي تم الاتفاق عليه قبل خمس أو ست سنوات ولكنه لم يتم بعد. فإشياء ذلك المجتمع

إن العفو عن قرطاي هو في الأساس دعوة مفتوحة للآخرين لتكرار هذا النوع من الأفعال.

ومن ناحية أخرى، فإنه من المثير للاهتمام أن النظام القانوني ومعايير سيادة القانون اللذين أطلقا سراح مجرم أطلق النار على الأطفال، هما ذاتهما من سيزجان بالمرء في السجن ويحتجزانه لمدة شهر لعدم ارتدائه حزام الأمان إذا كان صربياً، مثل الأخوين أندريا وميهالو ميتيتش. إنه أمر لا يصدق أن ينتهي الحال بالمرء، إذا كان صربياً، في السجن لمدة شهر لعدم ارتداء حزام الأمان. بيد أن الحقيقة المحزنة أن هذا هو ما تبدو عليه الحياة اليومية للصرب في كوسوفو وميتوهيا اليوم.

ومع الأسف، لدينا أمثلة أخرى تعج بالمزيد من المفارقات.

لقد ألقى القبض على كل من سلادان ترايكوفيتش وزلاتكو أرسيتش بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة. ومما يثير الدهشة أنهما كانا عضوين في ما يسمى بشرطة كوسوفو، التي كان عليهما أن يحصلوا على تصاريح أمنية من بريشتينا ليوظفا فيها. إذن، فقد حصلوا على تصاريح أمنية من بريشتينا وقبلوا في قوة شرطة كوسوفو وخدموا لسنوات في قوة الشرطة المتعددة الأعراق، بفضل تنفيذ بلغراد والصرب في كوسوفو وميتوهيا لاتفاق بروكسل الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، وبمجرد مغادرتهم الشرطة، ألقى القبض عليهما واتهما بكونهما مجرمي حرب. وفي 15 ديسمبر/كانون الأول، قبض على سلادان ترايكوفيتش، الذي خدم في قوة شرطة كوسوفو منذ عام 2013 واجتاز عملية الفحص الأمني بالكامل وهو لا يزال رهن الاحتجاز الآن، بعد مرور أكثر من 10 شهور. وفي 7 آذار/مارس، ألقى القبض على زلاتكو أرسيتش، الذي خدم في شرطة كوسوفو لمدة أطول، بل ومن المدهش أن بريشتينا كانت قد منحته وسام شرف تقديراً لخدمته تلك، وهو بالطبع لا يزال رهن الاحتجاز. ولا يزال يقبع في السجن غائباً عن عائلته.

وعليه، فإن الحقيقة ببساطة شديدة هي أنه في كوسوفو اليوم، يمكن اعتقال المرء تعسفاً، إذا كان صربياً، وتوجيه الاتهامات له وإبقائه

الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وبريشتينا. وكنتيجة مباشرة، يجد الصرب وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا صعوبة متزايدة في الحصول على الأغذية والأدوية. إن أماننا أزمة إنسانية تلوح في الأفق. فلا تستطيع مرافق الرعاية الصحية في المناطق ذات الأغلبية الصربية شراء الإمدادات الطبية الأساسية مثل الأكسجين. وتشمل الأدوية التي لم تعد متوفرة، أدوية العلاج الكيميائي والتخدير والمضادات الحيوية ومحاليل التسريب واللقاحات. وهناك ما يكفي من الأدوية لمدة أسبوعين كحد أقصى متاحة للحالات العاجلة للغاية والعمليات الجراحية. حتى إنهم يفتقرون إلى لقاحات الرضع المضادة للسلس.

وعندما نتكلم عن حقيقة أن بريشتينا تتجاهل ببساطة الاتفاقات الدولية - سواء كان ذلك يعني اتفاق بروكسل أو اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى أو اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب - لننظر في كيفية تلبية بريشتينا لأحدث مطالبات المجتمع الدولي بوقف التصعيد. لكن أولاً، ما الذي أدى إلى تصعيد الحالة الرهيبة أصلاً على الأرض؟ لقد كان الحدث الرئيسي، الذي بدأ كل شيء يتحرك منه بشكل لا رجعة فيه نحو زعزعة شاملة للاستقرار، هو الانتخابات المحلية الصربية التي أجريت في نيسان/أبريل في أربع بلديات في الشمال. فبدلاً من أن تفهم بريشتينا أن الصرب تركوا المؤسسات المؤقتة في نداء واضح إلى بريشتينا لكي تنفذ اتفاق بروكسل تنفيذاً كاملاً - أخيراً، بعد أكثر من 10 سنوات - وأن تنفذ عملية الحوار، قررت بريشتينا زيادة تصعيد الأمور. لقد قررت إجراء انتخابات محلية لم يشارك فيها سوى 0.03 في المائة من الصرب، في حين أن الصرب يشكلون أكثر من 95 في المائة من السكان في شمال كوسوفو وميتوهيا. وأجريت الانتخابات في عدد أقل من مراكز الاقتراع وجرى التصويت في حاويات خاصة تحرسها ميليشيات مدججة بالسلاح. و "حرة ونزيهة" ليس مصطلح يمكن أن يستخدمه أي كان لوصف تلك الانتخابات.

وفي أعقاب تلك الأحداث - لأنه لا يمكن الإشارة إليها على أنها انتخابات - دخل المعينون من بريشتينا، الذين لا يمكن الإشارة إليهم بوصفهم رؤساء بلديات منتخبين، مكاتب البلديات بالقوة برفقة

عناصر أساسي يتوقف عليه تنفيذ أي اتفاق آخر. لكنني أريد أن أذكر بوضوح أنه يجب أن يكون مجتمع البلديات الصربية هو ما تم الاتفاق عليه بناء على الاتفاقات الموقعة بين 2013 و 2015. ولا يمكن لها أن تكون مجرد أي تنظيم يحمل ذلك الاسم. إن طريقة تشكيل واعتماد النظام الأساسي لمجتمع البلديات الصربية، فضلاً عن سلطاته، حُدِّد بوضوح ولا يمكن أن يخضع للتأويل. والمبادئ العامة لإنشاء مجتمع البلديات الصربية وإطاره القانوني وقائمة مفصلة باختصاصاته، مذكورة بوضوح في اتفاق 2015، الذي وقعه عيسى مصطفى، بصفته الممثل الرسمي لبريشتينا، بحضور فيديريكا موغريني، الممثلة السامية الاتحاد الأوروبي آنذاك. ونعلم جميعاً أن بريشتينا أعلنت صراحة في العامين الماضيين في عدة مناسبات أنها لا تهتم أو لا تنوي دعم إنشاء مجتمع البلديات الصربية.

ومما زاد الطين بلة أن بريشتينا دأبت بنشاط في الأشهر الـ 12 الماضية على تقييض كل ما تحقق من خلال اتفاق بروكسل. ففي 3 تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، أقال ألين كورتي مدير مديرية الشرطة الإقليمية في الشمال، مما أدى فعلياً إلى تفكيك قوة الشرطة المتعددة الأعراق في كوسوفو وميتوهيا، في تناقض مباشر مع المادة 9 من اتفاق بروكسل. ولم يغادر ممثلو القومية الصربية المؤسسات في بريشتينا إلا بعد ذلك الإجراء. فرحيلهم حدث بعد أن طردهم كورتي بشكل أساسي من تلك المؤسسات. وفي إشارة أخرى إلى أنها لا تعترف باتفاق بروكسل ولا تعيره اهتماماً، حاولت بريشتينا في 4 آب/أغسطس في خضم الأزمة الأمنية في شمال كوسوفو وميتوهيا - إلغاء ترخيص شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية Mobile TeleSystems، أو MTS. وذلك التدبير انتهاك مباشر لاتفاق بروكسل والإنجازات التي تحققت من خلاله.

وبعد ذلك، في 14 حزيران/يونيه، انتهكت بريشتينا أيضاً بشكل مباشر اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، ولم يكن ذلك للمرة الأولى. ففرض الحظر على حركة السلع الصربية، أو السلع من وسط صربيا، في كوسوفو وميتوهيا ينتهك بشكل مباشر مبادئ التجارة الحرة، واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى والفصل الرابع من اتفاق تحقيق

عاما، ودارا رادوسافليفيتش، البالغة من العمر 17 عاما، وهما يركبان دراجتين رباعيتين في قرية رودين بالقرب من زفيتشان، وضربتهما بوحشية - صبي يبلغ من العمر 15 عاما وفناته تبلغ من العمر 17 عاما. ووجدت والدتهما ابنها راكعا ويدها تغطيان رأسه، بينما وقف فوقه شرطيان مدججان بالسلاح.

وفي 23 حزيران/يونيه، قامت ما تسمى بقوات الأمن في كوسوفو بمسيرة عسكرية بالمئات من أفرادها في جنوب ميتروفيتشا وفي ضواحي ميتروفيتشا الشمالية. وبشأن ذلك الحدث، قال الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل فوننتيس، أن التصعيد مستمر. وكان ذلك بعد أن دعا الاتحاد الأوروبي إلى وقف التصعيد. وقد قال:

”يستمّر التصعيد.... ويثير جزعنا الشديد الحالة في شمال

كوسوفو: الاعتقالات خارج نطاق القضاء لصرّب كوسوفو وقيام قوات الأمن الكوسوفية بمسيرة عسكرية في جنوب ميتروفيتشا“.

وفي 28 حزيران/يونيه، في أهم عطلة وطنية لنا، يوم فيدوفدان، أوقفت شرطة كوسوفو، ثلاث مرات، السيارة التي كان يستقلها الابن الأكبر للرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش - دانيلو. إنه استفزاز بشع وواضح. وفي 29 حزيران/يونيه، أعلنت بريشتينا من جانب واحد أن منظمة الحماية المدنية هي منظمة إرهابية دون تنسيق أو تشاور مع الشركاء الدوليين.

وكما استمع أعضاء المجلس إلى الممثل الخاص، واصلت بريشتينا على نحو غير قانوني نزع ملكية الأراضي التي يملكها الصرب في زوبين بوتوك وليبوسافيتش. كما سنت قانونا جديدا بشأن نزع الملكية، يضيفي الشرعية على الاستيلاء غير القانوني على الأراضي الصربية. واستمرت بريشتينا في إنشاء قواعد غير قانونية في شمال كوسوفو على أراض أخذت بصورة غير مشروعة من الصرب. وذكر وفد الاتحاد الأوروبي في بريشتينا ما يلي:

”إن إنشاء أربع قواعد لشرطة كوسوفو على أراض خاصة ومملوكة للمجتمع - في بعض الحالات قبل الشروع في إجراءات نزع الملكية - يثير مخاوف بشأن حقوق الملكية في شمال كوسوفو ويجب معالجته بشكل مناسب“.

وحدات خاصة من شرطة كوسوفو مسلحة ببنادق ذات مواشير طويلة، ما يشكل انتهاكا مباشرا آخر لاتفاق بروكسل. وما حدث في الأيام التالية - كما يعلم جميع أعضاء المجلس، وكما قرأنا في تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو - كان أساسا تصعيدا فظيعا. وأسفرت الاحتجاجات عن إصابة أكثر من 50 صربيا أعزلا. ولحقت إصابات بأفراد قوة كوسوفو، وهو أمر مأساوي وغير مقبول. وفي تلك المناسبة، نقل ثلاثة من الصرب إلى المستشفى بسبب إصابتهم بأعيرة نارية وألقي القبض على أربعة. وأصيب دراغيشا غاجاك بأشد الإصابات خطورة، حيث أصيب في ظهره بطلق ناري من بندقية آلية، وأصيب بجروح في عموده الفقري وبطنه ويده. ولم يلق القبض على عضو الوحدة الخاصة لشرطة كوسوفو المسؤول عن تلك الجريمة ولم توجه إليه حتى تهمة.

وبدلا من ملاحقة المجرمين الذين أطلقوا النار على المتظاهرين، تبقى بريشتينا أشخاصا مثل دوشان أوبرينوفيتش في السجن. وكان أوبرينوفيتش، كما يتضح بوضوح من لقطات الفيديو، يحتج سلميا على العنف، ولكن هذا الدليل وغيره من الأدلة اللاحقة لم يحمه من الاعتقال، وبعدها أسبئت معاملته وضرب بوحشية. ولا يزال رهن الاحتجاز حتى يومنا هذا. وفي 3 يونيو/حزيران، دعا الاتحاد الأوروبي إلى وقف التصعيد. ومنذ ذلك اليوم، اتخذت بريشتينا ما لا يقل عن 23 خطوة تصعيدية في شمال كوسوفو وميتوهيا. فقد ألقى القبض على 24 صربيا منذ أن طالب الاتحاد الأوروبي بوقف فوري للتصعيد. وتعرض أحدهم، وهو مليون ميلينكوفيتش لون، للضرب المبرح واللاإنساني أثناء القبض عليه واحتجازه، وهو ما وثق في السجلات والتقارير الطبية. وهو متهم بالمشاركة في احتجاجات المواطنين في زفيتشان، على الرغم من أنه لم يكن موجودا حتى في زفيتشان في يوم الاحتجاجات. كما إنه لا يزال محتجزا. ويؤكد تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن هناك شريط فيديو يظهر سوء معاملة أحد الأفراد المعتقلين وإهانته أثناء احتجازه لدى الشرطة، والذي تم تداوله على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي. واعترضت شرطة كوسوفو طفلين قاصرين، هما كريستيان رادوسافليفيتش، البالغ من العمر 15

من كل يوم. وبريشتينا تريد رحيلهم أساسا وهي تثبت ذلك بعبارات واضحة، وقد غادر 11 في المائة منهم بالفعل. ولا يخطئ أحد - إن ما نشهده هو حملة تطهير عرقي صامتة. ويمكن رؤية حملة العنف المنهجي والواسع النطاق ضد الصرب والتهئية المتعمدة لظروف معيشية لا تطاق بالنسبة لهم في الحرمان التدريجي ولكن الدائم من حقوقهم الإنسانية الأساسية، والهجمات التي يشنها أعضاء تشكيلات بريشتينا المسلحة، والاعتداءات الجسدية على الصرب وممتلكاتهم، ولوائح الاتهام الباطلة.

وقد انتهكت جميع الاتفاقات السابقة المنبثقة عن الحوار انتهاكا وحشيا، مما وجه ضربة قاتلة لفكرة المفاوضات والتطبيع والمصالحة ذاتها. وكانت تلك الأعمال القمعية ذات الدوافع العرقية محسوبة بعناية لإثارة ردود فعل من الصرب في شمال كوسوفو وميتوهيا، لغرض وحيد هو استغلال هذه الردود في وقت لاحق من أجل مواصلة وتكثيف الأعمال الانتقامية والإرهاب.

واسمحوا لي أن أشدد بأبسط العبارات الممكنة على هدف جمهورية صربيا.

أولا، نريد أن نرى تنفيذ جميع الاتفاقات السابقة، أي اتفاق بروكسل وإنشاء رابطة البلديات الصربية، بما يتماشى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عامي 2013 و 2015.

ثانيا، نريد الأمن لشعبنا ولجميع الناس الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا. وبينما يستمر الحوار ونبحث عن حل توفيقى يكفل السلام والاستقرار على المدى الطويل، من أجل تحقيق مصالحة تاريخية بين الصرب والألبان ومن أجل الرخاء، أطلب إلى المجلس أن يساعد الناس الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا، بمن فيهم الصرب وغير الألبان، على العيش في سلام والتمتع بالحريات الأساسية والسلامة والأمن دون تخويف واضطهاد مستمرين.

ثالثا، إننا نؤيد مبادئ سيادة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ونؤمن بها إيمانا راسخا، وسنواصل الدعوة إلى الاحترام الكامل للقرار 1244 (1999).

وأخيرا، قبل يومين فقط، رحل رئيس دير ديفينا فودي بالقرب من زفيتشان، الأب فوتيجي، إلى مقدونيا الشمالية دون أي تفسير واضح. وقد رحل للتو. وخلال نفس الفترة الوجيزة، بعد أن دعا الاتحاد الأوروبي إلى وقف التصعيد، على إثر وقوع ما يصل إلى 74 هجوما بدوافع عرقية ضد الصرب.

وتصاعدت الأزمة في كوسوفو وميتوهيا بشكل مأساوي ولكن على نحو متوقع في 24 أيلول/سبتمبر، عندما وقع نزاع مسلح بين مجموعة من الصرب المسلحين من كوسوفو وميتوهيا والشرطة والتشكيلات شبه العسكرية من بريشتينا في قرية بانيسكا والمناطق المحيطة بها. ولا تزال التحقيقات جارية لتقديم جميع الإجابات وإلقاء الضوء على جميع أوجه عدم اليقين المحيطة بذلك الحدث، بما في ذلك الطريقة التي فقد بها اثنان من الصرب الثلاثة المتوفين حياتهما، والتي يبدو أنها تمت بالإعدام بدم بارد بعد استسلامهما. وأود أن أؤكد بمسؤولية أن قوات وهياكل الأمن في بلغراد وصربيا لا علاقة لها بذلك الحادث، ونحن على استعداد لتقديم كل المعلومات والأدلة المتاحة اليوم إلى المجتمع الدولي لتأكيد هذا البيان. وأود أيضا أن أعتزم هذه الفرصة للإعراب عن أسفي الصادق للخسائر في الأرواح البشرية، وآمل ألا يتكرر ذلك أبدا. ومن المؤسف أن الأحداث التي وقعت في بانيسكا كانت نتيجة منطقية لحكم الخوف والرعب الذي قررت بريشتينا إنفاذه، على الرغم من المطالب الواضحة بوقف التصعيد التي قدمها المجتمع الدولي، معتمدة على وجه التحديد على أن تصبح المقاومة السلمية للشعب الصربي في شمال كوسوفو وميتوهيا شيئا أكبر.

وخلاصة القول، لقد أعربنا باستمرار ومرارا وتكرارا عن قلقنا إزاء الأخطار التي يمكن أن تنشأ عن رفض بريشتينا الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في الحوار مع بلغراد، الذي يسره الاتحاد الأوروبي. والحالة الراهنة في الميدان هي النتيجة الحتمية لسلسلة من أكثر من عشرات الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها بريشتينا. ولا يمكن للمشردين الصرب العودة إلى كوسوفو وميتوهيا. وعندما يحاولون، يعتقل الرجال، وتتعرض النساء مثل دراجيكا غاسيتش للتهديد والترهيب. ويعيش الصرب الذين قرروا البقاء حالة من الرعب وانعدام الأمن كل ساعة

من أدوات الحرب؛ وإجبار نحو 80 في المائة من سكان كوسوفو على مغادرة ديارهم؛ وعمليا إحراق كل شيء وتحوله إلى رماد. ومع ذلك، اخترنا مرة أخرى أن ننهض من تحت الرماد، وأن نعيد بناء حياتنا وأن نبني مستقبلا يستطيع فيه جميع أبناء شعبنا، بغض النظر عن خلفياتهم، أن يعيشوا في بلد خال من الخوف أو التمييز أو الدعاية التي يمكن أن تحفز العنف؛ في بلد تشكل فيه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون الركائز الأساسية التي نعول عليها؛ في بلد يقدر تحالفاته وشراكاته باعتبارها حجر الأساس لنجاحنا.

نحن أيضا بلد مد يد العون إلى جارتنا صربيا، ونشارك في حوار نصبو من خلاله إلى حل جميع خلافاتنا المتبقية سلميا. وقررنا أن نعمل ذلك على الرغم من أن صربيا لم تتمكن قط المغفرة، ولم تظهر أبدا أي علامة على الندم والتوبة عن الجرائم التي ارتكبتها نظام ميلوسيفيتش، ولم تقبل أبدا واقعا حدث على مرأى ومسمع من العالم بأسره. وبدلا من ذلك، ظلت في حالة إنكار وبذلت كل جهد ممكن لإعادة منطقتنا إلى التسعينيات من القرن الماضي. وأنا هنا لأقول إننا لن نسمح بحدوث ذلك. وأنا هنا لأؤكد التزام شعب كوسوفو بالماضي قديما لا الانتكاس والرجوع إلى الماضي. وأنا هنا لأؤكد من جديد التزام جميع مؤسسات كوسوفو بتجنب وقوع ذلك الانتكاس، الذي من شأنه أن يعرض للخطر الحريات التي حققناها بشق الأنفس والتي أحرزناها مع الكثيرين هنا - جنبا إلى جنب مع الديمقراطيات من جميع أنحاء العالم، لأن جمهورية كوسوفو الحرة ذات السيادة هي أحد أعظم النجاحات في تاريخ البشرية وشهادة على ما يمكن أن تحققه الديمقراطيات عندما تتعاون لمواجهة الأنظمة الاستبدادية وأنظمة الإبادة الجماعية. وهذا المثال البارز للوحدة في مواجهة الشدائد مهم الآن كما كان في تسعينيات القرن العشرين. ولذلك أعتقد أن هذه ليست مجرد جلسة أخرى لمجلس الأمن تتعقد بشأن كوسوفو.

في 24 أيلول/سبتمبر، استيقظ سكان كوسوفو على نبأ مقتل رقيب في شرطة وجرح آخر في ساعات الصباح الباكر. وفي ذلك اليوم، كانت كوسوفو هدفا لعمل عدواني تنفذه صربيا من خلال جماعات إرهابية وشبه عسكرية. وأود اليوم أن أتوقف لحظة لتكريم ذكرى أفريم

رابعا، نريد السلام والاستقرار. فلننتخذ معا خطوات لمنع الأزمة من الخروج تماما عن نطاق السيطرة. والحوار هو السبيل الوحيد لحل المشاكل في كوسوفو وميتوهيا. وفي هذه المرحلة، سيكون النهج الأكثر عقلانية هو أن تتولى قوة كوسوفو، تمشيا مع ولايتها عملا بالقرار 1244 (1999)، المسؤولية الكاملة مؤقتا عن الأمن في شمال كوسوفو وميتوهيا. وندعو أيضا إلى إجراء انتخابات محلية جديدة في شمال كوسوفو وميتوهيا في أقرب وقت ممكن. ولا يسعني إلا أن أقول إن بلغراد ستظل ملتزمة بالحوار رغم كل الصعوبات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة برنابيتش على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة عثمانى - سادريو.

السيدة عثمانى - سادريو (تكلمت بالإنكليزية): كان لي شرف التكلم أمام مجلس الأمن في اجتماع عُقد بصيغة آريا قبل بضعة أيام فقط، مما منح صوتا لآلاف الناجين من العنف الجنسي من الحرب السابقة في كوسوفو. وعندما نتحدث عن آلام أولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم نتذكر، مرارا وتكرارا، المعاناة التي تلحقها الحروب بالفئات الأضعف. ولكن قصة الناجين من كوسوفو هي قصة قدرتهم على الصمود، وتحويل آلامهم إلى قوة وتحويل معاناتهم إلى إسهامات إيجابية في مجتمعهم وبلدهم. وكما قلت في ذلك اليوم، فإن ضحايا العنف الجنسي خلال الحرب في كوسوفو لم يختاروا البقاء على قيد الحياة فحسب، بل أيضا الازدهار.

تلك هي قصتهم، وتلك هي أيضا قصة كوسوفو - جمهورية حرة ومستقلة وذات سيادة وديمقراطية ومزدهرة. وسيظل الأمر كذلك طالما أن الأرض تدور حول الشمس.

إنني أتكلم أمام المجلس اليوم بصفتي رئيسة لبلد فقد ما يقرب من 13 000 شخص في غضون بضعة أشهر فقط من الحرب - مع اعتبار الآلاف في عداد المفقودين بسبب الاختفاء القسري؛ وعدد أكبر من الأطفال الذين قتلوا في أي حرب في يوغوسلافيا السابقة نسبة إلى عدد السكان؛ وتدمير كل المنازل تقريبا؛ وتعرض آلاف الأشخاص للتغذية كأسرى سياسيين وأسرى حرب؛ واغتصاب آلاف النساء كأداة

وهما لا يخفيان ذلك في الواقع. يعينان كهياكل موازية، وإن كانت غير قانونية وإجرامية، للعمل في جمهورية كوسوفو، ثم يمنحان مدفوعات شهرية. وقبل العمل الإرهابي الذي وقع في أيلول/سبتمبر، كانت الجماعتان منخرطتين في ترويع وترهيب وتهديد صرب كوسوفو الذين يعيشون في كوسوفو وفي مهاجمة جنود منظمة حلف شمال الأطلسي. أود أن أكرر ذلك. تدفع لهما صربيا وتمولهما لمهاجمة صرب كوسوفو فقط.

وأنقل الآن إلى العنصر الثاني، وهو تدريب تلك المنظمات الإرهابية. وكما يبين التحقيق، كان هناك تدريب شبه عسكري مستمر لتلك الجماعات الإرهابية في القواعد العسكرية لصربيا، بما في ذلك في باسوليانسكي ليفادي وراشكا. وهناك أدلة بالفيديو على ذلك، بل إن مؤسسات الدولة الصربية، ولا سيما مؤسسات الدفاع، تعترف بفخر بتدريب تلك المنظمات الإرهابية.

وبالانتقال إلى العنصر الثالث، وهو التسليح، فإن الأسلحة التي صادرتها من الإرهابيين في ذلك اليوم وحده بلغت كمية يمكن أن يستخدمها ما يصل إلى 400 شخص. وكان معظمها أسلحة عسكرية لا تصنع إلا من قبل الصناعة العسكرية الحكومية في صربيا. أنتج العديد منها في عام 2022، وبعضها قبل ستة أسابيع فقط من الهجوم. هربت الأسلحة والعربات المدرعة إلى الداخل عبر طرق غير شرعية ودخل بعضها عبر مركبات تحمل علامات مزيفة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وضعها الإرهابيون على عرباتهم المدرعة، المليئة بالأسلحة وزي الجنود الملتزمين. يبدو ذلك مألوفاً، أليس كذلك؟

وأخيراً، العنصر الرابع، وربما الأهم، الدعم السياسي للإرهابيين في صربيا وإيوائهم. وراډويتشيتش، زعيم الجماعة الإرهابية، الذي اعترف صراحة بأنه مسؤول عن هذا الهجوم، هو أحد أقرب المتعاونين مع رئيس صربيا وشركائه. حتى أنه يحضر اجتماعات مجلس الأمن القومي في صربيا ويجلس بجوار الرئيس الصربي ولا يزال حراً ويتجول في صربيا على الرغم من اعترافه بقيادة هذا الهجوم. وبالإضافة إلى ذلك، حرصت صربيا على إعلان يوم حداد على الإرهابيين الذين قتلوا

بونجاكو، الذي أصبح الآن بطلاً في كوسوفو، فقدناه وهو يدافع عن السلامة الإقليمية لجمهوريةنا وسيادتها. إن أبطالاً مثل أفريم بونجاكو يذكروننا يوماً بمدى قيمة الحرية وبضرورة اليقظة في الدفاع عنها. فلترقد روحه في سلام ولنكن نكراه تذكير لنا جميعاً بحتمية الوقوف في وجه القوى الاستبدادية والخبیثة لا في غرب البلقان فحسب، ولكن في جميع أنحاء العالم.

وبينما تغير كل شيء منذ 24 أيلول/سبتمبر، ظل الكثير قائماً في ذلك الوقت. فمن ناحية، لا يزال التزام كوسوفو بحماية سيادتنا، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية والنهوض بهما، وتشجيع إقامة علاقات حسن الجوار الإيجابية ثابتاً لا يتغير. ومن ناحية أخرى، فإن تصميم صربيا على زعزعة استقرار المنطقة، واحتلال الأراضي، وتكرار قواعد اللعبة التي وضعها ميلوسيفيتش وبوتين، بلغ ذروته. ما توقعنا صربيا حدوثه في ذلك اليوم هو أنها ستجرح في ضم شمال كوسوفو المخطط له على غرار شبه جزيرة القرم. وما فاجأ صربيا هو العزم الثابت والاستجابة المهنية لقوة شرطة كوسوفو.

وخلال الهجوم ومنذ ذلك الحين، حافظت مؤسسات كوسوفو على تنسيق وثيق مع الوجود الأمني الدولي في البلد. وكما كان الحال تاريخياً، ستواصل كوسوفو العمل عن كثب مع حلفائها وشركائها للتصدي لهذه الأعمال والحيلولة دون حدوثها مرة أخرى. ولكن ما سمعناه من صربيا اليوم هو امتداد لجهودها المتكررة للتخفيف من حجم هذا التهديد الأمني غير المسبوق والعمل العدواني على كوسوفو. إنهم يريدون تحريف الحقيقة الكاملة التي كشفت على مرأى من العالم. إنهم يحاولون تبديل مكانة المعتدي بمكانه ضحية العدوان. لكن الحقائق لا يمكن دحضها والأدلة تثبت عكس ذلك. لقد مولت تلك الجماعات الإرهابية والقوات شبه العسكرية ودربت وسلحت وتلقّت الدعم السياسي ووفّر لها المأوى من مصدر واحد - جمهورية صربيا.

أود أن أنتقل إلى العنصر الأول. لا تزال المنظمتان الإرهابيتان المعروفتان باسم سيفيلنا زاستيتا (الحماية المدنية) وجماعة بريغادا سيفير (لواء الشمال)، تتلقيان التمويل من مؤسسات الدولة في صربيا.

بينما يسعى فوشيتش إلى إخفاء نواياه الحقيقية، فإن أفعاله تكشف عن دوافعه الأساسية. إنه يريد المزيد من الأراضي. الأمر بهذه البساطة. لكن ذلك يثير المزيد من القلق أيضا. ولكل من لا يكاد يصدق أن أي شخص قد يفعل شيئا كهذا ويستخدم أساليب تسعينيات القرن العشرين في عام 2023، أقول لهم إن المستبد يفقد دائما بوصلة العقلانية. ولا توجد فرصة للتعقل وسط النوايا الخبيثة والشهوات التوسعية والطموحات الإمبريالية.

ومن المؤسف للغاية أن صربيا ترى في العنف حلا لكل شيء. وخلال الشهور القليلة الماضية وحدها، اختطفت صربيا، بواسطة عصابات غير القانونية، ثلاثة من ضباط شرطة كوسوفو داخل إقليم كوسوفو وهاجمت عددا لا يحصى من الصحفيين و 93 جنديا من جنود قوة كوسوفو. وكما أكد مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، كان هناك "انتشار عسكري صربي كبير على طول الحدود مع كوسوفو". ووصف البيان ذلك بأنه تطور مزعزع للاستقرار، مؤكدا أنه "مركز غير مسبوق للمدفعية والدبابات ووحدات المشاة الآلية الصربية المتطورة". ولم تسحب صربيا بعض قواتها من على الحدود إلا بعد تحذيرات الولايات المتحدة من أنها قد تواجه إجراءات عقابية. لكن هناك قوة عسكرية كبيرة لا تزال متمركزة بشكل دائم في المنطقة، حيث توجد 48 قاعدة عمليات أمامية لصربيا قرب الحدود مع كوسوفو. ويتطلب فهم الحالة بصورة أوضح فهما أفضل للعقل المدبر وراء كل ذلك. إن القادة المستبدين غالبا ما يتقنون فن تصوير أنفسهم كدعاة للسلام، في حين أنهم يوظفون سلطاتهم في الخفاء. وتجعل رواياتهم وما يستخدمونه من دعاية من الصعب على البعض تمييز الطبيعية أو النوايا الحقيقية لقيادتهم.

إن حكومة صربيا تزعم بخبث أن ما حدث في 24 أيلول/سبتمبر كان ردا مبررا من الصرب المحليين على ما سمته "الضغط والإرهاب". وأود أن أقول بوضوح - إن ما يحدث ليس نتيجة للضغط والإرهاب ضد صرب كوسوفو، بل هو انعكاس واضح لرغبة صربيا القوية والتاريخية في خلق المزيد من عدم الاستقرار - والحصول على المزيد من الأراضي.

ضابط شرطة بينما كان يدافع عن بلدنا من العدوان. ودعونا لا نتجاهل الدعاية الضخمة والتلميحات المستمرة التي أذيعت في الشوارع وفي مباريات كرة القدم وفي المقابلات وفي جميع أنحاء صربيا قبل العمل العدواني في 24 أيلول/سبتمبر. وظهرت العبارة المشينة "عندما يعود الجيش إلى كوسوفو" على الجدران في جميع أنحاء صربيا وعلى طول الطريق إلى روسيا.

وفي ضوء تلك الأدلة، يجب أن نوضح أمرا واحدا. هذا ليس مجرد شجار بين بلدين أو لعبة إلقاء اللوم. إن ما حدث في 24 أيلول/سبتمبر لم يكن مجرد هجوم على كوسوفو. بل خطة لزعزعة استقرار غرب البلقان بأكمله. لقد كان هجوما على الديمقراطية والحرية، والسلام والاستقرار اللذين ساعد مجلس الأمن في بنائهما. لذلك يجب أن نتعاون في مواجهة ذلك. وكان المجتمع الدولي موحدا في الاستجابة بإدانة قاطعة لهذا العمل الإرهابي على كوسوفو. مثلت كمية وأنواع الأسلحة المصادرة تهديدا كبيرا لا لسلامة مواطني كوسوفو فحسب، بل لسلامة الموظفين الدوليين، بمن فيهم قوات منظمة حلف شمال الأطلسي.

وقد دعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى إلى محاسبة جميع المتورطين في التخطيط للهجوم وتنفيذه، وذكرت أن صربيا يجب أن تبدي تعاونها كاملا. وبينما أدان المجتمع الدولي عمل تلك الجماعات شبه العسكرية والإرهابية، فقد أشاد على نطاق واسع برد فعل شرطة كوسوفو بوصفه عملا مهنيا للغاية ومنسقا تنسيقا كاملا مع قوات منظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. واليوم تقف شرطة كوسوفو بفخر بوصفها مثالا للمهنية والتنوع في مجال إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها. إنها تجسد قصة نجاح مدوية كشفت على مدى عقدين لجمهوريتنا الحرة. وهذا الإنجاز الرائع شهادة على التزام مؤسساتنا الثابتة بقضية إنفاذ القانون، وبالشراكة المتبصرة لحلفائنا الدوليين الذين يدعموننا في هذا الصدد أيضا. سواء في الجنوب أو الشمال أو الشرق أو الغرب، فإن مهمة الشرطة الثابتة هي نشر الثقة والسلامة والأمن في الأحياء والمجتمعات في جميع أنحاء البلاد.

واعترافاً بالأهمية العميقة للتراث الثقافي، يضمن دستورنا للكنيسة الأرثوذكسية مستوى خاصاً من الحماية في بلدنا، وهي حماية يزيد من تعزيزها "قانون مناطق الحماية الخاصة"، في حين تؤكد التقييمات المستقلة والمهنية أن الكنائس الأرثوذكسية في كوسوفو تتمتع بمستوى عالٍ من الأمن.

ومع ذلك، وبينما أتكلم عن تعزيز حقوق صرب كوسوفو وكل أقلية في كوسوفو والنهوض بها، فإن التطهير العرقي بالوسائل الإدارية - كما تعرفه لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان - مستمر في صربيا، وبالتحديد في وادي بريشيفو. فمن خلال إبطال عناوين الإقامة، تقوم الحكومة الصربية دون ترك دليل، أي من دون إصدار أي إشعار خطي أو وثيقة، بمحو الألبان من السجل المدني لصربيا، ونتيجة لذلك، حرمانهم من جميع حقوقهم الأساسية. وتلك الانتهاكات للحقوق، التي أكدتها أيضا تقارير صادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة وبعض القرارات الأخيرة للبرلمان الأوروبي، تزداد تفاقماً بسبب الاستخدام الروتيني لخطاب الكراهية وللمصطلحات التمييزية من قبل وسائل الإعلام والسياسيين في صربيا.

إن العدالة هي محور كل إجراء نتخذه. وسيادة القانون هي الأساس الوطيد لحكمنا. ومن المخزي، وغير المقبول أيضاً، الطريقة التي تحاول بها صربيا وصف جهودنا في مجال سيادة القانون بأنها إجراءات ضد صرب كوسوفو. وهذه المسرحية الكاذبة المتمثلة في استخدام ورقة الجريمة العرقية لتقويض سعينا لتحقيق العدالة ليست سوى استراتيجية نرفضها بشدة. ونحن مستعدون وثابتون في تصميمنا على مكافحة الجريمة والمنظمات الإجرامية بالتزام لا يتزعزع يتجاوز العرق أو الدين أو أي خلفية أخرى. إن المجرم مجرم بغض النظر عن جنسيته.

وفي سياق سعينا الدؤوب لتحقيق العدالة، نتمسك بإصرار بأعلى معايير حقوق الإنسان ونلتزم بها بثبات. وأي شيء يتعارض مع ذلك لن يكون مقبولاً أبداً بالنسبة لنا. وبصفتي رئيسة، فإنني أرفع صوتي في كل مرة لا يتم فيها التمسك بتلك المعايير. وعلاوة على ذلك، أصبح

وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى المجيء إلى كوسوفو حتى يشهدوا بأنفسهم التقدم المحرز في بلدي. لقد قطعنا شوطاً طويلاً في إنشاء واحد من أكثر الأطر الدستورية والقانونية تقدماً في العالم، وهو إطار يحمي بقوة حقوق الأقليات.

وتتمتع الأقلية العرقية الصربية في كوسوفو، التي تشكل حوالي 3 إلى 4 في المائة من مجموع سكاننا، بحق النقض على تعديل الدستور وأي قانون يُعتبر ذا أهمية حيوية، مما يكفل أن يكون لهم رأي في القرارات التشريعية الرئيسية المتعلقة بالتعليم والدين وحقوق المجتمعات المحلية والإصلاحات الانتخابية المحلية والبلديات واستخدام اللغة والرموز وغير ذلك من القرارات، وهو أمر اعتقد أنه يصعب وجوده في الغالبية العظمى من البلدان في جميع أنحاء العالم. وهذا يعني أنه حتى لو صوت أكثر من 90 في المائة من أعضاء البرلمان لصالح مشروع قرار ما، فلا يمكن تمرير أي شيء من دون موافقتهم.

ويكفل قانون كوسوفو المتعلق بالحكم الذاتي المحلي، الذي يتيح أعلى مستوى من اللامركزية وسلطات واسعة في صنع القرار للبلديات على الصعيد المحلي، حقوقاً خاصة للأقليات من خلال تعزيز الكفاءات البلدية في عدد كبير جداً من المجالات.

ويشهد كل ذلك على التزام كوسوفو ببناء مجتمع متنوع وشامل للجميع يكفل حماية ودعم حقوق جميع مواطنيها، بما في ذلك الأقليات. وما فتئت أكرر، وسأكرر هذا مرة أخرى، لكل صربي يعيش في كوسوفو:

"كوسوفو هي وطنكم مثلما هي وطني. وأريد أن أعمل معكم جميعاً بلا استثناء لجعلها وطناً تحققون فيه الرخاء والازدهار وتسهمون في جعله مكاناً أفضل للجميع".

وينص الدستور والتشريعات السارية على توفير حماية قوية لحقوق صرب كوسوفو في استخدام لغتهم على جميع المستويات، الوطنية والمحلية على السواء. وتحظى اللغة الصربية بمركز اللغة الرسمية في جميع أراضي كوسوفو، في حين أن التعليم، فضلاً عن الخدمات الأخرى، مكفول أيضاً بلغتهم.

وما برحت التقارير والمنشورات الدولية تبرز باستمرار التقدم الديمقراطي الملحوظ الذي أحرزته كوسوفو. ويحظى التزامنا بحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد بالثناء الذي يستحقه تماما حيث أشاد العديد من المراقبين، مثل منظمة الشفافية الدولية ومشروع العدالة العالمية وبيت الحرية والمؤشر العالمي لحرية الصحافة ومعهد V-Dem، بكوسوفو بوصفها نموذجا للبلدان الأخرى في المنطقة. وتبرز كوسوفو اليوم بما أحرزته من تقدم ملحوظ في مكافحة الفساد وفي كفالة سيادة القانون وحرية وسائل الإعلام والحرية السياسية والحقوق المدنية، فضلا عن الانتخابات الديمقراطية. ومن الواضح أن تلك المنظمات الدولية تعرض الحقيقة وليس الدعاية التي سمعناها من صربيا اليوم.

إن كوسوفو، بوصفها أحدث ديمقراطية في غرب البلقان، شرعت في مسيرتها لبناء الدولة بتقان لا مثيل له في سبيل تعزيز ديمقراطية شفافة وتشاركية وشاملة للجميع. ومساعدتها الناجحة في بناء أسس ديمقراطية قوية مصدر إلهام للمنطقة بأسرها ورمز لما يمكن تحقيقه عندما يحتل السعي إلى الديمقراطية مركز الصدارة. وفي مواجهة أي تحد، تظل عزيمة شعبنا ثابتة. إننا نفهم قيمة ديمقراطيتنا واستقلالنا ونعتز بها بشدة، ونحن فخورون تماما بمسيرتنا لبناء الدولة - وهي مسيرة كان طابعها التصميم الذي لا يلين والتضحية.

تتظاهر صربيا باستمرار بأن لديها سلطة تفسير القانون الدولي. ونعلم جميعا أنها لا تملك مثل هذه السلطة. فالسلطة النهائية للقيام بذلك تقع على عاتق محكمة العدل الدولية التي خلصت بشكل لا لبس فيه إلى أن إعلان استقلال كوسوفو لم ينتهك أي قاعدة واجبة التطبيق من قواعد القانون الدولي. وأود أن أضيف أن فتوى المحكمة طلبتها صربيا نفسها - ومع ذلك فهي لا تستمر في إنكارها فحسب، بل تنتهكها أيضا من خلال أعمالها العدوانية المستمرة.

وبالنظر إلى أن الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن تقودنا اليوم، أود أن أحتفي بذكرى وإرث أحد أعظم العقول في القانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان القاضي السابق في محكمة العدل

من الممارسات المعتادة الآن أن يكون هناك حضور للمجتمع الدولي في قدرة الرصد في جميع هذه العمليات.

ولكن لوضع الأمور في نصابها الصحيح والتكلم عن الحالات الفعلية التي تُصنف على أنها قضايا جرائم عرقية، فإنني أشعر بالفخر الشديد بأن أقول إنه منذ عام 2008، عام استقلالنا، عندما كان المستوى السنوي للجرائم العرقية 63 حالة في المجمل، نشهد اتجاها للانخفاض المستمر على مر السنين. ففي عام 2023، بلغ العدد الإجمالي للجرائم العرقية حتى الآن 19 جريمة، منها ما يقرب من 70 في المائة عبارة عن هتافات وشتائم وكتابة على الجدران. ولكننا ملتزمون بخفض هذا العدد إلى الصفر.

وأود أن أقول بوضوح - لدينا في كوسوفو مسعى مشترك، مسعى يوحدنا في قضية مشتركة لحماية وتعزيز مستقبلنا الجماعي. وبينما نتلمس سبيل المضي قدما، نريد أن نواصل بناء الجسور والتقدم معا نحو غد أكثر إشراقا، غد لا يلبي تطلعاتنا فحسب، بل يضمن أيضا رفاهية جميع مواطنينا ومجتمعاتنا.

وفي سياق جهودنا للنهوض بحقوق جميع الطوائف، وفي هذه الحالة، الأقلية الصربية، أؤكد أننا على استعداد لفعل المزيد من أجل الصرب في كوسوفو ولكننا لن نعطي صربيا أدوات يمكنها من خلالها تدمير حياة الصرب الذين يعيشون في كوسوفو ومحاولة الانتقاص باستمرار من سيادتنا وسلامتنا الإقليمية.

إن كوسوفو، التي كانت ذات يوم رمزا للمعاناة بسبب حرب الإبادة الجماعية التي شنها ميلوسيفيتش، تبرز اليوم كمثال ساطع للديمقراطية في غرب البلقان وخارجه. ومسيرتها الرائعة معترف بها في التقارير والمنشورات الدولية، التي تستعرض الخطوات الكبيرة المذهلة التي قطعها البلد.

وتقف كوسوفو، بمجتمعها المدني النابض بالحياة واقتصادها المزدهر وبقدرة سكانها على الصمود، شاهدا على القوة التحويلية للعزيمة والسعي إلى تحقيق المثل الديمقراطية. إنها قصة صمود وأمل تثبت أنه حتى في أصعب الظروف، يمكن أن تبرز المثل العليا للديمقراطية وأن تزدهر.

وفي مواجهة هذه التحديات، ينبغي ألا نقع أبداً في فخ التوازن الزائف. إننا نشهد ميلاً إلى تطبيق مبدأ التوازن الزائف عند مواجهة قضايا معقدة. ويهدف ذلك النهج إلى الظهور بمظهر المتوازن والمحايد من خلال إعطاء وزن متساو لوجهات النظر المتعارضة. ومع ذلك، فإنه قد يقود أيضاً في أغلب الأحيان إلى مغالطات تقوض جوهر الديمقراطية ذاته.

وعندما لا نسمي الشر بشكل لا لبس فيه بمسماه الحقيقي، فإننا نخاطر بإيجاد مجال للتكافؤ الأخلاقي بين الصواب والخطأ وبين الفضيلة والرذيلة. وهذا النهج يحجب القيم والمبادئ الأساسية التي تُبنى عليها الديمقراطيات، وهي العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن شأن القيام بذلك فتح الباب أمام التلاعب والخداع من قبل الأنظمة الاستبدادية، التي تستغل الإحجام عن اتخاذ موقف قوي ومبدئي ضد أفعالها. وقد رأينا ذلك في الجزء الذي نعيش فيه من العالم، ونراه في أوكرانيا. فالمستبدون يستغلون المناطق الرمادية التي أنشأها التوازن الزائف ويستخدمونها كأداة لزرع البلبلة وإضعاف المؤسسات الديمقراطية.

وفي مواجهة الصلة المتنامية باستمرار بين الطغاة في العالم، يجب على الديمقراطيات أن تتمسك بثبات بمبادئها وقيمتها لأن ذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على قدرتها على الصمود وحماية الحريات الديمقراطية. وفي مواجهة هذا العمل الهجين الذي يتجلى في العمل العدواني الذي نفذته صربيا، نطلب من شركائنا الدوليين إظهار الوضوح الاستراتيجي واتخاذ إجراءات حازمة لمنع تكرار الأعمال العدوانية الصربية.

وفي دعوة مدوية من أجل السلام والأمن، فإن نداءنا واضح وثابت: كوسوفو بحاجة إلى ضمانات أمنية كبيرة في الإطار الأمني الأوروبي - الأطلسي. وبينما نمضي قدماً، ينبغي أن نركز على وقف دعم صربيا للأنشطة الإرهابية ضد كوسوفو وحثها على التعاون في التحقيق في الهجوم الإرهابي الأخير وتسليم الإرهابيين المتورطين إلينا. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعزز الأمن على حدود كوسوفو مع صربيا وأن نعتمد تدابير واضحة ضد قيادة صربيا كنوع من الردع.

الدولية، القاضي البرازيلي الراحل كانسادو ترينيداد. وفي رأيه المستقل المؤيد لفتوى المحكمة بشأن توافق إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد مع القانون الدولي، قال:

”لا يمكن لأي دولة أن تدفع بالسلامة الإقليمية كذريعة لارتكاب الفظائع ... أو تقترفها بناء على افتراض ممارسة سيادة الدولة، أو ترتكب الفظائع ثم تركز إلى ادعاء كفالة السلامة الإقليمية برغم مشاعر ”الشعب“... الضحايا وسخطهم المحتم. وما حدث في كوسوفو هو أن ”الشعب“... الضحايا سعوا إلى نيل الاستقلال، كردة فعل على ما مورس عليهم من رعب وقهر بشكل منهجي طويل الأمد في انتهاك صارخ للمبدأ الأساسي للمساواة وعدم التمييز. والدرس الأساسي المستخلص هنا واضح: لا يجوز لأي دولة أن تستخدم الإقليم ذريعةً لفتك بالسكان. فهذه الفظائع إنما هي ارتداد عيبي للدولة عن الغايات المرتجاة منها، في حين أنها أنشئت وتوجد لخدمة البشر لا العكس“. (A/64/881/Add.1، رأي مستقل للقاضي أ. أ. كانسادو ترينيداد، الفقرة 176)

ويختتم القاضي رأيه بما يلي:

”وفقدت الدول التي تحولت إلى آلات للقمع والدمار مكانتها كدول في نظر سكانها المضطهدين. وإذ وجد ضحاياها أنفسهم في خضم حالة من الفوضى، قد تلمسوا الملاذ والبقاء في مكان آخر، في ظل قانون الشعوب، أو قانون الأمم، وفي عصرنا، قانون الأمم المتحدة. وأُنكي في نفسي شعلة الأمل في أن ما خلُصت إليه هذه الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ربما يتفق وأحداث الفصل الختامي لحلقة طويلة أخرى من أحداث الملحمة الخالدة التي يعيشها الجنس البشري سعياً إلى التحرر من الاستبداد والقمع المنهجي“. (المرجع نفسه، الفقرة 240)

وتراودنا جميعاً آمال القاضي كانسادو ترينيداد. ومن المؤسف أنه ما دام هناك حكام طغاة يبحثون عن المزيد من الأراضي بدلاً من الاهتمام بشعوبهم، فسنستمر في مواجهة تحديات الاستبداد.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمم المتحدة العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطتها. ويشهد حضور رئيسة الوزراء برنابيتش والرئيسة عثمانى - سادريو لجلسة اليوم على أهميتها.

إن العلاقات الوثيقة بين منطقة غرب البلقان وسويسرا تستمد قوتها من تاريخ مشترك يمتد لأكثر من 30 عاما وحاضر يتميز بعلاقات شخصية قوية. ولذلك، فإننا ملتزمون بشدة باستقرار المنطقة وازدهارها، ونؤيد المنظور الأوروبي لكوسوفو وصربيا.

يصرح الطريق نحو إقامة علاقات طبيعية ومزدهرة بين كوسوفو وصربيا عبر ثلاثة مراحل: تخفيف حدة التوتر وإيجاد حل سياسي وبناء الثقة، بما في ذلك معالجة الماضي.

وتخفيف حدة التوتر أمر ملح. فمنذ جلستنا السابقة قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9312)، استمر عدم اليقين والتوتر بين كوسوفو وصربيا في التزايد. وفي نهاية أيار/مايو، أصيب أكثر من 90 جنديا من قوة الأمن الدولية في كوسوفو بجروح أثناء احتجاجات. وبلغ العنف مستوى جديدا بالهجوم الذي وقع في 24 أيلول/سبتمبر وأودى بحياة شرطي من كوسوفو وأسفر مرة أخرى عن وقوع عدة إصابات. وتدين سويسرا أعمال العنف تلك وتدعو صربيا وكوسوفو إلى استعادة الهدوء. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يمتنعوا عن استخدام العنف أو الترويج له وعن الأعمال الانفردية والاستنزائية مثل نشر القوات بالقرب من الحدود. ويجب التخلي عن الخطاب التحريضي والتصرف على نحو بناء من أجل تنفيذ الحلول السياسية. ولا بد للقادة المعنيين أن يكونوا قذوة يحتذى بها. إنهم مسؤولون عن أفعالهم وعن اللغة التي يستخدمونها. كما ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى التعاون الكامل في التحقيق الجاري في هجوم 24 أيلول/سبتمبر حتى يتسنى تقديم مرتكبيه إلى العدالة. ونرحب بالتعاون الوثيق بين شرطة كوسوفو، بوصفها أول المستجيبين، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)، ونكرر دعمنا لقوة كوسوفو بوصفها أحد الضامنين الرئيسيين للأمن.

ومن شأن توجيه رسالة حازمة في هذه المرحلة أن يؤكد الالتزام بحماية السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة، وكذلك في القارة الأوروبية بأسرها. والأهم من ذلك، أنها ستظهر أن العالم الديمقراطي لا يقف مكتوف الأيدي في مواجهة الأنظمة الاستبدادية والمهيمنة. وكما قال الرئيس بايدن مؤخرا، فقد تعلمنا من التاريخ أنه عندما لا يدفع الإرهابيون ثمن إرهابهم ولا يدفع الطغاة ثمن عدوانهم، فإنهم يتسببون في المزيد من الفوضى والمزيد من الموت والمزيد من الدمار. إنهم يستمرون وتستمر التكلفة والتهديدات لبقية العالم في الارتفاع.

ويجب ألا ندع الدعاية تنتصر. ويجب أن نناضل من أجل الحقيقة. ولا توجد سوى حقيقة واحدة يمكن إثباتها، وهي أن كوسوفو كانت ضحية لعمل عدواني من جانب صربيا؛ وأن صربيا ترهب الصرب الذين يعيشون في كوسوفو من أجل وقف اندماجهم في مؤسسات ومجتمع كوسوفو؛ وأن صربيا تريد أراضي كوسوفو، وهو ما لن تحصل عليه أبدا؛ وأن كوسوفو هي الطرف البناء في الحوار، ولها سجل حافل في تنفيذ الغالبية العظمى من تعهداتها، في حين أن قائمة التعهدات التي لم تنفذها صربيا طويلة جدا بحيث ستستغرق منا ساعات طويلة لاستعراضها؛ وأننا نريد التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق بروكسل المؤرخ 27 شباط/فبراير برمته بطريقة عادلة ومتوازنة، ولكن بينما التزمنا بإجراء محادثات سلمية مع صربيا، فقد لجأت إلى استخدام القوة؛ وأننا نريد العدالة والمساءلة، بينما تريد صربيا الإنكار والإفلات من العقاب؛ وأننا نريد السلام، وللأسف أظهرت صربيا في 24 أيلول/سبتمبر أنها تريد الحرب. ولكننا لن نسمح لها بتحقيق ما تريده.

وكما نعلم جميعا، فإن الغلبة تكون للديمقراطية والحرية دائما. وذلك لأنه لا يوجد شيء يمكن أن يقف في طريق شعب محب للحرية. ومهما كانت العقبات صعبة ومهما كان الطريق شائكا ومهما كانت التضحيات مؤلمة، فإن شعب كوسوفو لن يتخلى أبدا عن حريته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة عثمانى - سادريو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

إن موقف الصين من مسألة كوسوفو ثابت وواضح. ونؤيد الأطراف المعنية في التوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة للمسألة في إطار القرار 1244 (1999)، من خلال الحوار والتشاور. وينبغي احترام سيادة صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا في تلك العملية وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة بشأن هذه المسألة المهمة. وفيما يتعلق بالإحاطة التي استمعنا إليها للتو، أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، لا تزال الحالة في شمال كوسوفو مضطربة منذ بعض الوقت، مع ارتفاع معدل وقوع الحوادث الأمنية العنيفة، مما يبعث على القلق العميق. ونحن نعارض الإجراءات الانفرادية التي تتخذها سلطات كوسوفو والتي زادت التوترات وفاقمت المواجهة وندعوها إلى العودة إلى المسار الصحيح، أي مسار الحوار والتشاور. وينبغي لقوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) أن تكفل احترامها لسيادة البلد المعني وسلامته الإقليمية وأن تتصرف بطريقة تقضي حقا إلى السلام والاستقرار الإقليميين.

ثانيا، لطالما كانت الوحدة والثقة المتبادلة بين الطوائف في كوسوفو هشة. فافتقار المؤسسات البلدية إلى التمثيل الصربي لا يفضي إلى التعايش في ونام بين مختلف المجموعات العرقية ولا يخدم المصالح الأساسية للسكان المحليين ولا يلبي الاحتياجات الإنمائية للسكان المحليين. وندعو سلطات كوسوفو إلى اتخاذ تدابير إيجابية للحد من التوترات العرقية والاحترام الفعلي للحقوق المشروعة لجميع الطوائف وضمانها.

ثالثا، منذ بداية هذا العام، عقدت صربيا وكوسوفو عددا من الاجتماعات الرفيعة المستوى، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، لمناقشة التسوية السياسية لمسألة كوسوفو. ونتطلع إلى رؤية نتائج لتلك الاتصالات والمناقشات في أقرب وقت ممكن، وتقدر الصين جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد. وإنشاء رابطة البلديات الصربية عنصر مهم في اتفاق بروكسل. وينبغي لسلطات كوسوفو أن تفي بالتزاماتها بفعالية بالوفاء بواجباتها في أقرب وقت

وتدعو سويسرا الطرفين إلى المشاركة الكاملة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وتنفيذ التزاماتهما بموجب الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. إذ يمثل الاتفاق الطريق إلى الأمام في التغلب على الخلافات وإقامة علاقات أكثر سلاما. ودعما لعملية التطبيع التي يقودها الاتحاد الأوروبي، عرضت سويسرا إطارا غير رسمي يمكن من خلاله لممثلين رفيعي المستوى للأحزاب السياسية من كلا البلدين مناقشة خطوات ملموسة نحو التطبيع. ولذلك، رحبنا بالمناقشات المهمة التي جرت في نهاية هذا الأسبوع ونأمل أن تؤدي إلى إحراز تقدم ملموس. ونؤكد من جديد أيضا أنه يجب ضمان مشاركة المرأة وإدماج المنظور الجنساني طوال العملية. وسيكون من الأهمية بمكان تهيئة مناخ من الثقة بين أطراف الحوار وبين الطوائف في كوسوفو. ومن الخطوات المهمة في ذلك الاتجاه معالجة الماضي ويجب أن يفيد ذلك جميع الطوائف، بما في ذلك أكثرها تهميشا، مثل طائفة الروما. ورحبنا بإعلان أيار/مايو بشأن الأشخاص المفقودين ونؤيد بنشاط البحث عن المفقودين وتحديد هويتهم. وتشجعنا أيضا الجهود المبذولة لضمان أن يتمكن الأشخاص الذين عانوا من العنف الجنسي المتصل بالنزاع من أن يعيشوا حياتهم بكرامة، ونواصل دعم تلك الجهود.

ولا بد من معالجة شواغل جميع سكان كوسوفو إذا أُريد تحقيق الاستقرار الدائم. وسويسرا ممتنة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على العمل الذي أنجزته، وتظل على استعداد لإجراء مناقشة بناءة لاستعراض استراتيجي محتمل للبعثة. وبناء على علاقات سويسرا وكوسوفو الوثيقة، تواصل سويسرا دعمها لها في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مع مراعاة مصالح جميع الطوائف. فمستقبل غرب البلقان يكمن في مجتمعات متعددة الأعراق تتعم بالسلام والازدهار، وسنظل ملتزمين بذلك الطريق.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بحضور دولة السيدة أنا برنابيتش، رئيسة وزراء صربيا، في جلسة اليوم، وبيبانها بشأن موقف صربيا. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة وملاحظات السيدة عثمانى - سادريو.

الأطراف إلى إظهار أكبر قدر ممكن من المسؤولية في تسيير أعمالها والامتناع عن أي عمل أو خطاب يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوترات أو تأجيج النزاع.

في نيسان/أبريل من هذا العام تحديداً، عندما كان المجلس ينظر في هذه المسألة نفسها (انظر S/PV.9312)، أُشيد بالتقدم الذي أدى إلى إبرام الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا ومرفقه التنفيذي. ولذلك، من المؤسف أن نعلم أنه على الرغم من الجهود المبذولة في إطار الاجتماع الرفيع المستوى الذي يسهه الممثل السامي للاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر، لم يتوصل الطرفان إلى توافق في الآراء بشأن طرائق التسلسل في تنفيذ الاتفاق أو تخفيف حدة التوترات في الأجزاء الشمالية من المنطقة. وكما أكد الأمين العام، يجب على الطرفين، سعياً إلى التوصل إلى اتفاقات مستدامة وقابلة للتطبيق، أن يحافظا على عملية تتسم بالانفتاح والشفافية وشمول الجميع تأخذ في الاعتبار مختلف احتياجات جميع الأطراف المعنية وتوقعاتها، بما في ذلك النساء والشباب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

إن من يعيشون رهينة ماضيهم لن يتحكموا أبداً في مستقبلهم. ولذلك، من المستصوب أن يلتزم الطرفان بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغية إيجاد حل دائم للحالة في شمال تلك المنطقة، مما يمهد الطريق لتنفيذ الاتفاق ومرفقه. ويشمل ذلك إحراز تقدم في العمل الرامي إلى إنشاء رابطة/جماعة للبلديات ذات الأغلبية الصربية، على النحو المنصوص عليه في "الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات"، المبرم في بروكسل قبل أكثر من 10 سنوات. وندعو أيضاً إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ الإعلان المتعلق بالأشخاص المفقودين. ويشكل تحديد أماكن وجودهم أولوية من شأنها أن تسهم في عملية المصالحة وتعزيز تدابير بناء الثقة.

وتؤكد إكوادور من جديد تأييدها للتوصل إلى حل على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 1244 (1999). ونقدر الالتزام الذي تبديه الممثلة الخاصة بزيادة وموظفو بعثة الأمم المتحدة

ممکن واتخاذ إجراءات عملية لإزالة العقبات التي تعترض عملية الحوار بين الجانبين.

رابعا، تضطلع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدور مهم في تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو وتعزيز المصالحة الوطنية. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يبقيا المسألة قيد نظرهما وأن يحافظا على إسهاماتهما بشأنها وأن يكفلا أن تفي بعثة الأمم المتحدة بولايتها بالكامل وأن يدعموا الممثلة الخاصة بزيادة في الاضطلاع بعملها. وينبغي لسلطات كوسوفو أن تعمل على كفاءة الاحترام الفعال لموظفي البعثة ومبانيها وضمان أمنهم وتيسير العمل السلس للبعثة.

قبل أكثر من عقدين، شهدت كوسوفو حرباً مأساوية، فيما غيرت الأحداث في البلقان مجرى التاريخ قبل أكثر من 100 عام. وينبغي ألا نسمح أبداً بتكرار هذه المأساة. فالعالم يشهد حالة من الفوضى بالفعل وينبغي لكوسوفو ألا تزيد حالة الفوضى هذه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً لصون الأمن والاستقرار في كوسوفو وتحقيق السلام والأمن في البلقان والنهوض بالتعايش السلمي بين الطائفتين وتعزيز الحوار والتعاون بينهما والإسهام في التوصل إلى تسوية سياسية للمسائل ذات الصلة. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف المعنية لمواصلة بذل الجهود وتقديم الإسهامات لتحقيق تلك الغاية.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بحضور دولة السيدة آنا برنابيتش، رئيسة وزراء صربيا، وأشكر الممثلة الخاصة كارولين زيادة على تقريرها. كما أحطنا علماً ببيان السيدة فيوسا عثمانى - سادريو.

إن أحدث تقارير الأمين العام (S/2023/735) ليس مشجعاً، بالنظر إلى أن الأشهر الستة الماضية شهدت مظاهر مختلفة للخلاف بين بلغراد وبريشتينا والعديد من الحوادث الأمنية، التي أثرت سلباً على عملية الحوار وفاقمت الحالة الأمنية على أرض الواقع. وندين أعمال العنف التي وقعت في شهري أيار/مايو وأيلول/سبتمبر والتي أصيب فيها مدنيون وأفراد من قوة كوسوفو التابعة للنااتو. وندعو إكوادور جميع

القانون في كوسوفو، سواء أثناء الهجوم أو أثناء تحقيقاتها. ونشجع كوسوفو على مواصلة التنسيق معهما في المستقبل.

أظهرت الأحداث الأخيرة مرة أخرى أنه على الرغم من الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في كوسوفو، فإنها لا تحتاج إلى ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق للقيام بذلك. فيعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تشارك في الرد على هجوم 24 أيلول/سبتمبر أو التحقيق فيه. لقد حققت البعثة المقصد الأصلي منها منذ فترة طويلة ولم يعد لها دور في حكم كوسوفو أو في أمنها. ولذلك، نطلب إلى المجلس مرة أخرى أن ينهي عمل البعثة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة على إحاطتها الشاملة وأرحب بمشاركة الرئيسة عثمانى - سادريو ورئيسة الوزراء برنابيتش في جلسة اليوم.

تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في شمال كوسوفو في أعقاب أحداث الشهر الماضي. وندين الهجوم الإرهابي الذي وقع على قوة شرطة كوسوفو في 24 أيلول/سبتمبر وندعو إلى تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة بسرعة وإخضاعهم للمساءلة. فأعمال العنف هذه لا تؤدي إلا إلى زعزعة استقرار الحالة وعكس مسار التقدم المحرز بشق الأنفس على الطريق المفضي إلى تطبيع العلاقات بين الطرفين. ويساور مالطة القلق أيضا إزاء نشر قوات عسكرية صربية على الحدود مع كوسوفو، وهو ما يشكل مزيدا من التصعيد للحالة. ونرحب بخفض عدد القوات منذ ذلك الحين، وندعو صربيا إلى التعاون بصورة كاملة في التحقيق الجاري. واستشرافا للمستقبل، نحث الجانبين على تركيز كل الجهود على تخفيف حدة التوترات والامتناع عن اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب أو استخدام خطاب مثير للانقسام يمكن أن يقوض الجهود الدبلوماسية التي بُدلت خلال الشهور الماضية. ويكتسي الحوار أهمية أساسية في حل المسائل غير المحسومة، فضلا عن أن التعاون هو السبيل الوحيد لكفالة تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن المهم للغاية في هذه المرحلة اتخاذ خطوات إيجابية لتهيئة مناخ مؤات للمصالحة ولعلاقات حسن الجوار ومواصلة الحوار.

للإدارة المؤقتة في كوسوفو تجاه تعزيز الحوار والحفاظ على الاستقرار في المنطقة، بالاشتراك مع الشركاء الدوليين. ونحثهم على مواصلة تعزيز المبادرات التي تهدف إلى بناء الثقة والتعاون.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها. وأود أن أرحب بالرئيسة عثمانى - سادريو ورئيسة الوزراء برنابيتش في جلسة اليوم.

يطيب لي بداية أن أؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على الاستقرار في غرب البلقان. وتدين حكومة بلدي بشدة أعمال العنف التي ارتكبتها مهاجمون مسلحون في 24 أيلول/سبتمبر في شمال كوسوفو، والتي أدت إلى مقتل ضابط شرطة في كوسوفو. وقد كشف ذلك الهجوم الذي وقع في 24 أيلول/سبتمبر عن تهديد مباشر لسلامة مواطني كوسوفو، كما أنه عرض أفراد منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي للخطر. ولا بد أن يخضع مرتكبو الهجوم للمساءلة الكاملة إعلاء لسيادة القانون. وينبغي تسليم الأفراد الذين فروا إلى بلدان ثالثة أو محاكمتهم، حسب الاقتضاء.

وتعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي والناتو للمساعدة في الحفاظ على الهدوء في شمال كوسوفو وتهيئة أي من الطرفين عن اتخاذ تدابير تصعيدية. ونحذر الطرفين من اتخاذ إجراءات غير منسقة أو تصعيدية ونحثهما على العودة الفورية إلى الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وإبداء الاستعداد لاتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدما. ومن الأهمية بمكان أن يحرز الطرفان تقدما في تنفيذ جميع الالتزامات المنبثقة عن الحوار.

وتواصل الولايات المتحدة دعم الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بوصفه أفضل سبيل لتسوية المسائل بين كوسوفو وصربيا. وسنظل منخرطين عن كذب في دعم العمل الذي يضطلع به شركاؤنا الأوروبيون في ذلك الصدد. كما نرحب بزيادة عدد أفراد قوة كوسوفو التابعة للناتو وإبراز دورها بشكل أكبر في شمال كوسوفو. وينبغي أن يستمر ذلك الوجود ما دامت هناك حاجة إليه.

ونشيد برد قوة شرطة كوسوفو على هجوم 24 أيلول/سبتمبر وتنسيقها الوثيق مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة

إحاطتها وأرحب في جلسة اليوم برئاسة وزراء صربيا، السيدة آنا برنابيتش، ورئيسة كوسوفو، السيدة فيوسا عثمانى - سادريو.

تتعدّد جلسة اليوم في ظل خلفية مثيرة للقلق. فالحالة السياسية والأمنية تتدهور في شمال كوسوفو وقد وقعت حوادث خلال الأشهر الستة الماضية، طال بعضها أفراد قوة كوسوفو. وما الأحداث التي وقعت في 24 أيلول/سبتمبر سوى أحدث مثال على هذه الحالة. وتدين فرنسا بشدة الهجوم غير المقبول على قوة شرطة كوسوفو، الذي أسفر عن مقتل أحد ضباطها. وتتوقع فرنسا أن تُوضَّح الظروف المحيطة بهذا الهجوم توضيحا كاملا وأن يُقدّم المسؤولين عنه إلى العدالة. وندعو الأطراف إلى التحلي بضبط النفس وبذل الجهود اللازمة لتهدئة الحالة.

ولا يمكن فصل تصاعد التوتر عن البعد السياسي للمسألة. ويشير الأمين العام في تقريره (S/2023/735) إلى أنه لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ اتفاقات بروكسل - أوهريد التي تم التوصل إليها بفضل جهود الوساطة التي بذلها الاتحاد الأوروبي. إننا نشجب هذه الحالة. ويدعو السياق الحالي إلى عودة كل من صربيا وكوسوفو بسرعة ومن دون شروط إلى الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لتطبيع علاقتهما. إن من الأهمية بمكان أن نختار الحوار ونقدم تنازلات. ونتوقع من الأطراف أن تلتزم من دون تحفظ، بروح من المسؤولية، وأكرر - تقدم تنازلات، لتنفيذ جميع الالتزامات المحددة في الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويشمل ذلك إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو والتنظيم السريع لانتخابات شاملة جديدة في شمال كوسوفو في مناخ هادئ وبمشاركة الصرب. وهذه العمليات المختلفة أساسية لتعزيز الآفاق الأوروبية لكلا البلدين. ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بإدماج غرب البلقان في الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بالالتزام ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالسلام الدائم، من خلال الإجراءات التي اضطلعت بها في إطار ولايتها لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحوار والمصالحة بين الطوائف. كما إن إجراءاتها من أجل النساء والشباب، التي أحرزت

وسيكنتسي إجراء الانتخابات المحلية في البلديات الشمالية لكوسوفو أهمية حاسمة في هذا الصدد، وندعو إلى تمكين جميع الجهات الفاعلة من المشاركة الكاملة وغير المشروطة في العملية الانتخابية. وخطاب الكراهية والتشهير بالنساء المشتغلات بالعمل السياسي والاعتداءات الجسدية واللفظية على الصحفيين، كلها أمور غير مقبولة ومؤسفة.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم مالطة الكامل لتطلعات صربيا وكوسوفو إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والطريق إلى نيل العضوية لكلا الطرفين يمر عبر الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ومن الأهمية بمكان أن يبدي الجانبان التزاما بذلك الهدف وأن يشاركا في تحقيقه بشكل بناء. وفي ذلك الصدد، نحيط علما تماما بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو حتى الآن في مسارها الإصلاحية ونؤكد أهمية الاضطلاع بعملية الإصلاح في ظل المشاركة الكاملة لمختلف الجهات صاحبة المصلحة من داخل المجتمع المدني، بما في ذلك الطوائف الضعيفة والمهمشة. وتتوه مالطة بأهمية دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار وصون حقوق الإنسان والنهوض بها، علاوة على كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والشباب في كوسوفو.

إن تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا لن يعزز السلام في المنطقة فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي في غرب البلقان. ولذلك، نشدد على أهمية احترام كوسوفو وصربيا للاتفاق بشأن مسار التطبيع بينهما الذي توصلا إليه في وقت سابق من هذا العام، ونحثهما على الوفاء بالتزاماتهما بموجبه.

في الختام، تؤكد مالطة من جديد دعمها لما تبذله بعثة الأمم المتحدة من جهود بغية التواصل مع جميع الطوائف في كوسوفو، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بشكل استباقي وبناء. ونحث كوسوفو وصربيا على إعطاء الأولوية للحوار بدلا من المواجهة، على نحو يبشر بأن الفترة المقبلة ستشهد تقدما ملموسا في الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات.

السيدة برودهيرست - إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على

أمر أساسي للسلام والاستقرار في غرب البلقان. وندعوها إلى التنفيذ الكامل وبحسن نية لالتزاماتها بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار لتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو.

وكما ذكر آنفا، تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بذل جهود هادفة ترمي إلى بناء الثقة في المنطقة. ونسلم كذلك بأن الحالة في كوسوفو تختلف اختلافا كبيرا عما كانت عليه عندما أنشئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام 1999. ولذلك، ينبغي استعراض دور البعثة بغية تكييفه مع الحالة الراهنة.

وتقف اليابان على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة.

السيد البستاني (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة على إحاطتها القيمة اليوم. وأرحب بمشاركة رئيس الوزراء برنابيتش والرئيسة عثمانى - سادريو في جلسة اليوم.

عندما اجتمع المجلس مؤخرا لمناقشة هذا الملف في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9312)، كان هناك أمل في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والازدهار في المنطقة. والواقع أن الإمارات العربية المتحدة ذكرت في ذلك الاجتماع أن:

”الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين كوسوفو وصربيا من أهم التطورات على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين على مدى أكثر من عقد.“ (S/PV.9312، الصفحة 20)

وقد تغيرت المحادثات حول مستقبل كلا البلدين وعلاقتها مع بعضهما بشكل ملحوظ، مما أدى إلى اتفاقات أوهريد وبروكسل، التي يسرها الاتحاد الأوروبي. وتبشر تلك الاتفاقات التاريخية بفصل جديد لشعبي البلدين كليهما. وقد أعقبها الإعلان المشترك بشأن الأشخاص المفقودين، الذي أقر في أيار/مايو. ولكن طوال هذا العام، بدأت الحالة على الأرض في شمال كوسوفو تتدهور.

ففي أعقاب فترة انتخابات صعبة، اندلعت أعمال عنف في أواخر أيار/مايو، أصيب خلالها العشرات من حفظة السلام التابعين لقوة

تقدما، هي أيضا موضع ترحيب في ذلك الصدد. ونهني البعثة على عملها لزيادة الوعي بمشكلة زواج الأطفال ودعمها لعودة اللاجئين والمشردين.

ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بالسعي إلى تطبيع دائم للعلاقات بين صربيا وكوسوفو. وستواصل فرنسا العمل من أجل إحراز تقدم سريع في ذلك الصدد، دعما للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ولا يمكن حل النزاع إلا من خلال السلام والاحترام والحوار.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، منذ إنشائها في عام 1999، بدور حاسم في دعم كوسوفو. وتشيد اليابان بموظفي البعثة على التزامهم. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة على قيادتها وانخراطها النشط مع الشركاء المحليين والدوليين لتعزيز الثقة المتبادلة على المستوى الشعبي، بما في ذلك الأحداث المتعددة الأعراق.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء التوترات المتزايدة في شمال كوسوفو. وندعو كلا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التصعيد. وتدين اليابان بشدة سلسلة أعمال العنف، ولا سيما هجمات بانيسكا في أواخر أيلول/سبتمبر. فيجب محاسبة الجناة من خلال تحقيق محايد.

والحالة الأمنية في شمال كوسوفو بحاجة إلى الاستقرار لنقادي حدوث أزمة جديدة على الأرض. ولذلك، فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا قوة كوسوفو بإدخال تعزيزات، وهي لا تزال تؤدي دورا هاما للاستقرار والأمن في كوسوفو. وسيكون من المفيد تهيئة البيئة للصرب العائدين للانضمام إلى شرطة كوسوفو ومؤسساتها.

وتحث اليابان بقوة كلا الطرفين على إعادة الالتزام بالمشاركة في الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وهو

السيدة أونانغا (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأرحب بمشاركة رئيسة وزراء جمهورية صربيا، السيدة أنا برنابيتش، ورئيسة كوسوفو، السيدة عثمانى - سادريو، في جلسة اليوم. لم تتحسن الحالة في كوسوفو تحسنا يذكر منذ جلستنا في نيسان/ أبريل (انظر S/PV.9312). وقد أثارت التوترات والاشتباكات واندلاع العديد من أعمال العنف، التي شاركت في كثير منها عناصر من شرطة كوسوفو، مخاوف من احتدام الحالة.

ولا تزال الحياة اليومية لسكان مختلف الطوائف تتسم في كثير من الأحيان بالمشاجرات والاشتباكات، مما أدى إلى نشر كتيبة إضافية تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وكتيبة متعددة الجنسيات من قوات الاحتياط لاحتواء الحالة. ومن الواضح، مع ذلك، أنه إذا استمرت أسباب حلقات العنف المتكررة هذه، فإن خفض التصعيد سيظل عصيا على التحقق وسيظل الأمن حلما بعيد المنال.

إن عواقب الاستقالة الجماعية لآلاف من صرب كوسوفو من المؤسسات المحلية، فضلا عن مقاطعة الانتخابات البلدية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2022 في الشمال، تتطلب حلا دائما من خلال القانون لاستعادة الثقة وتعزيز التعايش السلمي. وفي هذا الصدد، يكتسي النظام الأساسي لإنشاء رابطة بلديات صرب كوسوفو أهمية حاسمة. وندعو سلطات بريشتينا إلى تنفيذ اتفاق بروكسل لعام 2013، الذي سيكون خطوة حاسمة نحو تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ويأسف بلدي لأن الطرفين لم يتمكنوا من الاتفاق على مشروع النظام الأساسي لإنشاء رابطة البلديات الذي طُرح في بداية أيار/مايو ولأن المحاولات المختلفة لاستئناف الحوار لم تحرز تقدما. ونسلم بالدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات الفاعلة الإقليمية والثنائية، ونحثها على مواصلة العمل للتغلب على ما تبقى من نقاط سوء التفاهم والحواجز وللتوصل إلى توافق في الآراء بغية مواصلة المفاوضات. وفي ذلك الصدد، ندعو الطرفين إلى النظر في خطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤلفة من تسع نقاط بغية كسر الجمود السياسي.

كوسوفو، فضلا عن موظفي إنفاذ القانون والمدنيين. إننا ندين جميع الهجمات على حفظة السلام. وقد كان هناك شعور جماعي بالخوف وعدم اليقين عندما شهد العالم أحداث 24 أيلول/سبتمبر، التي قتل خلالها شرطي وجرح آخرون. وتدين دولة الإمارات العربية المتحدة الهجمات على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وتشاطر تعازيها لأسر القتلى والجرحى. فيجب أن تسود سيادة القانون، ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن ذلك. وما حدث قبل شهر مضى يهدد بسحب المنطقة إلى وقت أكثر قتامة في تاريخها.

وفي أعقاب تلك الأحداث، وبينما رأينا القادة يعملون على تهدئة الحالة، تم تذكرنا بأن السلام ليس مجرد غياب سلمي للقتال، ولكنه كذلك تتويج للعمل المتضافر. إن الحوار والدبلوماسية يتطلبان الشجاعة، ونشيد بالخطوات التي اتخذتها قيادتا كوسوفو وصربيا لتهدئة الحالة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يستمر الزخم في تنفيذ الاتفاقات المبرمة تحت رعاية الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مجددا دعمها الكامل للحوار الذي يظل أفضل وسيلة لحل المسائل العالقة. ونرحب، في ذلك الصدد، بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا كجزء من الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعيد الجانبان التركيز على الحوار البناء وأن يتقاديا أولئك الذين قد ينخرطوا في الخطاب التحريضي الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات.

وأي أمل في السلام في المستقبل يتطلب بناء الثقة. وفي ضوء ذلك، نقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لبناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو، بالتنسيق مع الحكومة وقادة الطوائف، ونحث عليها.

وإن هذا هو البيان الأخير لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن هذا الملف خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، أود أن أعيد التأكيد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة تظل ملتزمة، من جانبها، التزاما كاملا بدعم جميع الجهود المتضافرة نحو تحقيق السلام والازدهار لشعبي صربيا وكوسوفو.

وعلى الجبهة السياسية، نحتاج إلى إيجاد طريقة للتغلب على المأزق الحالي وتخفيف حدة التوترات التي ما فتئت تتزايد باطراد في الأشهر الأخيرة نتيجة للعنف، ولا سيما عنف الشرطة. وقد أحطنا علما بالاستعداد الذي أعربت عنه سلطات كوسوفو لتنظيم انتخابات بلدية مبكرة في الشمال. ويشجع بلدي بلغراد وبريشتينا على مواصلة المشاركة في حوار بحسن نية. وقد أحطنا علما باتفاق 27 شباط/فبراير بشأن الطريق إلى التطبيع.

في الختام، يشجع بلدي الطرفين على مواصلة حوارهما بغية إيجاد حل سياسي من خلال المفاوضات. ويجب أيضا على الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الشركاء الثنائيين، وعلى رأسهم المجموعة الخماسية، أن يواصلوا مشاركتهم على أعلى مستوى بغية نزع فتيل التوترات والتمكين من إحراز تقدم يرضي الطرفين.

السيدة أوبونغ - نتييري (غانا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أرحب بمشاركة السيدة آنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، في جلسة اليوم. ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2023/735) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما نعرب عن امتناننا للسيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة، على إحاطتها الهامة وقيادتها المستمرة لجهود الأمم المتحدة في منطقة كوسوفو. ويحيط وفد بلدي علما أيضا بملاحظات السيدة عثمانى - سادريو.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا دعم غانا المستمر لولاية بعثة الأمم المتحدة. ونظرا للظروف السياسية التي لا تزال قائمة في المنطقة، يظل دور البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان حيويا. ونرحب أيضا بالمبادرات التي تقودها البعثة لبناء الثقة والتماسك الاجتماعي وتعزيز التواصل بين الطوائف. ونلاحظ ونحث على تقديم المزيد من الدعم لتواصل بعثة الأمم المتحدة مع النساء والشباب بهدف تعزيز دورهم في بناء السلام ودعم تدابير بناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي. ويمكن لقرار إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة

فيما يتعلق بجهود وآليات بناء الثقة، رحبنا بإطلاق مركز بارابار بدعم من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب أيضا بالعمل المكثف والمتعدد الأوجه الذي تقوم به البعثة في مجالات العدالة وحقوق الإنسان والفنون والتكامل الاقتصادي والبيئة للشباب والنساء وطوائف الأقليات. وذلك الالتزام بتعزيز حقوق الطوائف التي لا تشكل أغلبية وحقوق النساء والشباب، لا سيما من خلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جهة، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن من جهة أخرى، يشكل إسهاما حيويا في بناء السلام الدائم والتعايش السلمي لجميع الطوائف. وفي سياق كوسوفو، نعلم أن جزءا أساسيا من تحقيق ذلك السلام يتمثل في إحلال السلام بين الطوائف. وللقيام بذلك، يجب على الأطراف مكافحة خطاب الكراهية والوصم والتهميش والعنف بجميع أشكاله والامتناع عن الإجراءات الانفرادية أو الاستسلام للأمر الواقع الذي يقوض الجهود السياسية. وعلى نفس المنوال، يجب أن يتوقف العنف والهجمات التي تستهدف الرموز الدينية ويجب تقديم حلول لعودة آلاف الأشخاص من الطوائف التي لا تشكل أغلبية ممن نزحوا داخل كوسوفو أو لجأوا إلى خارج البلد. ونؤيد العمل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ذلك المجال ونحيط علما بأخر حالات العودة الطوعية المسجلة.

إن تأييد بلغراد للإعلان المشترك بشأن الأشخاص المفقودين تطور جدير بالترحيب. ويجب على الأطراف أن تكفل تنفيذه تنفيذيا فعلا مع احترام كرامة ومعتقدات كل طائفة. ونحيط علما أيضا بالتحقيق المستمر في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب المتصلة بحرب كوسوفو، وهو عنصر حاسم في الجهود الرامية إلى ضمان الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار وإلى إحلال السلام، الذي نعتقد أنه يعتمد في جوهره على العدالة الرشيدة. وفي سياق البحث عن حلول، سيكون من المهم بشكل حيوي استخدام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كنقاط مرجعية، وخاصة القرار 1244 (1999)، فضلا عن ضمان احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما السلامة الإقليمية للدول.

إلى ضمان عدم تسييس مسألة الأشخاص المفقودين، ونرحب بالتفاهم الذي توصل إليه الجانبان لمعالجة المسألة بوصفها شاغلا إنسانيا. ونعتقد أن ذلك النهج ضروري إذا أردنا أن نرى جهودا متسارعة لكشف الحقائق فيما يتعلق بمصير 1 600 من الأشخاص المفقودين الذين لا يزال مصيرهم مجهولا بعد 25 عاما.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أهمية جهود الأمم المتحدة في دعم التوصل إلى حل شامل ودائم لهذه المشكلة التي طال أمدها. كما نؤكد مجددا على ضرورة أن تستند جميع جهود السلام في منطقة كوسوفو إلى مبادئ القانون الدولي وقيم الأمم المتحدة. ونؤكد مرة أخرى أنه يجب على جميع الأطراف أن تبدي مستوى غير مسبوق من الالتزام وحسن النية في عملية التطبيع. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر من أجل التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيين اللذين أبرما بتسيير من الاتحاد الأوروبي في أوهريد وبروكسل والالتزامات السابقة من أجل المصلحة الأعم للشعوب ومنطقة البلقان.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها الهامة وعلى تزويدها لنا بأخر المستجدات عن الحالة في كوسوفو.

ونرحب في هذه القاعة بمشاركة السيدة آنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا.

ترحب موزامبيق بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتشجعها، ولا سيما من خلال العمل بنشاط مع الشركاء للحفاظ على السلام ودعم المبادرات العديدة، بما في ذلك تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. ونلاحظ أنه على الرغم من التحديات العديدة، تواصل بعثة الأمم المتحدة تعاونها البناء مع كوسوفو وصربيا والأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، بتسيير من الاتحاد الأوروبي. ونشيد بالجهود الزامية إلى تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وفي ذلك السياق،

والسلام والأمن ودمج المنظورات الجنسانية في عملية التطبيع أن يعزز فرص استعادة السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق الانتهاكات المرتكبة ضد مكاتب بعثة الأمم المتحدة ونكرر التأكيد على حرمة مباني البعثة وأصولها. ونحث على اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان عدم إعاقة عملياتها.

وعلى الجبهة السياسية، نلاحظ مع القلق استمرار التوترات التي تعوق مواصلة تنفيذ اتفاق التطبيع المؤرخ 27 شباط/فبراير ومرافقه التنفيذي المؤرخ 18 آذار/مارس. وما زلنا نعتقد أن الاتفاق يتيح فرصة متجددة لتحقيق تطبيع شامل للعلاقات بين صربيا ومنطقة كوسوفو، وهو أمر أساسي للسلام والأمن والازدهار في البلقان على المدى الطويل. وإذ نرحب بإنشاء لجنة مشتركة لرصد الاتفاق بوصفه خطوة هامة، فإننا نعتقد أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتفعيله وللنهوض بالتطبيع بين الجانبين. وفي ذلك الصدد، نقدر الدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي ونحث على مواصلة الجهود لحل الشواغل المحيطة بطرائق التسلسل، والتي تعوق التقدم.

ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأن الحوار والدبلوماسية يوفران أفضل الفرص لتسوية النزاع الذي طال أمده بين منطقة كوسوفو وصربيا، وفي ذلك الصدد، نرحب بدور الأطراف الفاعلة الإقليمية في دعم وقف التصعيد. ونحث جميع السلطات على الامتناع عن الإجراءات الانفرادية والخطاب التحريضي، الذي أدى في بعض الحالات إلى اشتباكات عنيفة، مما أدى إلى وقوع إصابات لا داعي لها في صفوف المدنيين. ويجب أن يواصل الطرفان التزامهما بالحوار بحسن نية بهدف التوصل إلى مسارات متفق عليها بصورة متبادلة لتحقيق هدفي التطبيع والتعايش السلمي.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار التوترات في شمال كوسوفو. فالتوترات وأشكال التصعيد العنيفة التي أبلغ عنها الأمين العام هي دلالة على انقسام المجتمع بشدة. ولذلك، ندعو إلى تكثيف جهود بناء الثقة والطمأنينة للمساعدة على تهدئة المظالم الراسخة التي تقف في طريق تحكيم العقل والتعاون المتبادل. كما دعا وفد بلدنا باستمرار

السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها بشأن الحالة في الإقليم وعلى الأفكار الثاقبة التي قدمتها. ونرحب بمشاركة رئيسة وزراء صربيا أنا برنابيتش. واستمعنا إلى آراء السيدة فيوسا عثمانى - سادريو. وقد تسلينا على نحو خاص بمحاولاتها الملحة، ولكن - كما كان الحال في السابق - الخرقاء لاتهام روسيا بالتورط في الأحداث الجارية في كوسوفو. إن محاولاتها تصوير كوسوفو كمنارة ونموذج للديمقراطية في ظل الخلفية القاتمة للأنظمة الاستبدادية المحيطة جديرة بالسخرية.

فخلال الأشهر الستة التي انقضت منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن كوسوفو (انظر S/PV.9312)، تدهورت الحالة في الإقليم تدهورا كبيرا. والسبب في ذلك لا يزال هو نفسه: تطلعات ما يسمى بسلطات بريشتينا إلى بسط سيطرتها الكاملة على الجزء الشمالي من الإقليم الذي يسكنه الصرب. ففي نيسان/أبريل، نصبت بريشتينا وكلاء لها في أربع بلديات غير ألبانية من خلال انتخابات شكلية قاطعها السكان الصرب. وعلى الرغم من الإقبال الضئيل على التصويت الذي بلغ 3,47 في المائة لأن السكان الألبان يشكلون الأقلية في تلك البلديات، اعترفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بصحة الانتخابات. وكننتيجة مباشرة، سيطر من يُسمون برؤساء البلديات الجدد، بدعم من القوات الخاصة في كوسوفو، على المباني الإدارية مما أدى إلى تصاعد خطير في أعمال العنف في نهاية أيار/مايو. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء حقيقة أن قوة كوسوفو بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) تصرفت إبان ذلك بالتنسيق مع قوات أمن كوسوفو الألبانية. وحاول أفراد قوة كوسوفو تفريق صرب كوسوفو الذين كانوا يحتجون سلميا خارج مبنى الإدارة البلدية في زفيتشان في 29 أيار/مايو. واستغل ألبان كوسوفو هذه الحالة بإطلاق نيران البنادق الآلية على المدنيين. وأصيب عشرات الأشخاص من كلا الجانبين، على الرغم من أنه لحسن الحظ لم تكن هناك إصابات قاتلة.

تظاهر الغرب بإدانة تجاوزات ألبان كورتي ووافق على بعض الإجراءات التأديبية. غير أنها مجرد إجراءات شكلية. فقد أصبح الواقع

نحت بقوة الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين على بذل قصارى جهدهم للحفاظ على التقدم المحرز على مر السنين نحو تحقيق السلام والمصالحة في كوسوفو، تشيا مع القرار 1244 (1999).

وعلى الرغم من الجهود الهائلة المبذولة على أرض الواقع، والتي أوضحتها الممثلة الخاصة للأمين العام بالتفصيل في إحاطتها، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الخلاف والتوتر بين سلطات بلغراد وبريشتينا. ويسهم ذلك في تدهور الحالة الأمنية وما تشهده من حوادث عنف واستنزافات واعتقالات واحتجاجات، أطرافها من المدنيين والصحفيين وأفراد قوة كوسوفو. فالحوادث الأمنية في المنطقة قد تُعرض تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في بروكسل للخطر، كما أنها تشكل تهديدا لما ننشده من سلام واستقرار وأمن في المنطقة. كما يتفاقم الوضع بسبب التوترات بين الجانبين، حيث يتهم كل جانب الآخر بعدم الامتثال للاتفاق. ونكرر بقوة دعوتنا الجانبين الصربي والكوسوفي على حد سواء إلى إرساء الأسس اللازمة لإجراء حوار حقيقي بهدف تعزيز المصالحة بين طائفتيهما وإلى الامتناع عن الأعمال التي تحرض على العنف والتوترات حتى يمكن بناء الثقة المتبادلة.

وندعو الطرفين وجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة إلى مواصلة المشاركة في تعزيز الحوار البناء في كوسوفو. وذلك أمر أساسي للتنفيذ الناجح لاتفاق بروكسل، الذي يسره الاتحاد الأوروبي. ومن الأهمية بمكان مواصلة دعم الجهود الجارية لتعزيز الحوار بين الطرفين. ونحث على تجنب وقوع أي حوادث أو مواجهات عسكرية. وفي حالة حدوثها، يجب التحقيق فيها بطريقة محايدة وشفافة ومحاسبة المسؤولين عنها. ومن شأن ذلك أن يعزز عملية سياسية أفضل وذات مصداقية. وإشراك جميع أصحاب المصلحة، مثل النساء والشباب والمجتمع المدني، أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام، ليس في كوسوفو فحسب، بل وفي المنطقة أيضا. وتؤكد موزامبيق مجددا دعمها لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولجميع الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية بهدف إحلال السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة.

ونشر ألبان كوسوفو معلومات مضللة تقيد بأن الصرب المدعومين من بلغراد، حسبما يُزعم، أطلقوا النار على "ضابط شرطتهم". وفي وقت لاحق، اضطروا للاعتراف بأن الوفيات نجمت عن تفجير جهاز متفجر. وفي الوقت نفسه، فإن الصرب الذين توقفوا عن المقاومة لم يُقتلوا في تبادل لإطلاق النار؛ بل إن النيران أُطلقت عليهم من مسافة قريبة.

إن ما نراه هنا، في الأساس، هو محاولات للتشهير ببلغراد. وهذه المحاولات خطيرة لأن بريشتينا تستخدم تقويضا مطلقا لتصعيد قمع السكان الصرب في الإقليم. ونحن مقتنعون بأنه إن لم يتوقف ذلك التعسف، فإن العواقب ستكون وخيمة للغاية وقد تعني عودة النزاع المسلح. ويظهر الميل نحو المواجهة الصريحة أيضا في إعادة تنظيم "قوات الأمن" التابعة لبريشتينا بشكل غير مشروع لتصبح شبه جيش وفي تزويدها بالأسلحة الحديثة والمعدات العسكرية وتدريب أفراد ألبان كوسوفو في القاعدة العسكرية الأمريكية في معسكر بوندستيل، الذي كان مخصصا في الأصل لسبب عكس ذلك تماما - كان مخصصا لحفظ السلام. ويجري اتخاذ تلك الخطوات في انتهاك صارخ للقرار 1244 (1999)، ولكن المانحين الغربيين للأسلحة يفضلون عدم التفكير في ذلك.

وفي هذا السياق، فإن إعلان بريشتينا عن الاستمرارية بين "الشرطة" وجيش تحرير كوسوفو كاشف أيضا نظرا لأن قادة هذه المنظمة الإرهابية، بمن فيهم هاشم ثاتشي، متهمون بارتكاب جرائم حرب خطيرة في قضية معروضة على محكمة خاصة في لاهاي. ونثق بأن تلك المؤسسة لن تكرر أخطاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن جميع من تثبت إدانتهم سيعاقبون على النحو الواجب. وفي هذا السياق، فإن رفض بريشتينا دفع تعويضات لضحايا الجرائم التي ارتكبتها مقاتلو جيش تحرير كوسوفو، بما يتعارض مع قرارات المحكمة في لاهاي، يشي بالكثير. إن التملق الغربي لا يؤدي إلا إلى تأجيج الطموحات "الألبانية الكبرى" لشبه رئيس الوزراء ألبين كورتى، والتي تتجاوز حدود الإقليم. إنه يحاول زعزعة استقرار المناطق التي يسكنها

في شمال كوسوفو قاسيا جدا. وهناك أعمال تخويف واعتقال للصرب وهجمات على الناس وممتلكاتهم تكاد تكون يومية. ومنذ وصول حزب "حركة تقرير المصير" القومي المتطرف إلى السلطة في عام 2021، وقع ما لا يقل عن 420 هجوما - وأكثر من ذلك بكثير الآن - بدوافع عرقية على الصرب. والحرق الهجمي لمنازل اللاجئين العائدين إلى الإقليم أمر صادم بشكل خاص. وفي الأشهر الأخيرة، وقع حادثان على الأقل من هذا القبيل. ولا يزال النزاع بشأن دير فيسوكي ديتشاني، الذي رفضت بلا أساس مطالبته بالممتلكات المحيطة به، بلا حل. واستمر أيضا الاستيلاء التعسفي على الأراضي المملوكة للصرب في شمال الإقليم لإنشاء معازل لشرطة كوسوفو. وتخضع الأجزاء الشمالية من كوسوفو حاليا لحصار بحكم الأمر الواقع. ويؤدي الحظر المفروض على استيراد السلع من وسط صربيا إلى كارثة إنسانية.

فلا توجد لقاحات كافية للأطفال، بما في ذلك الأطفال حديثو الولادة، ولا أدوية لعلاج الأورام والمرضى الآخرين. وإمدادات الأكسجين في مستشفى ميتروفيتسا في كوسوفو أخذت في النفاذ، على نحو ما ذكرت رئيسة وزراء صربيا.

كل ذلك يعطي انطباعا سيئا عن بريشتينا. وتجري مناقشة واسعة النطاق بشأن الحادث الذي وقع في 24 أيلول/سبتمبر في شمال الإقليم في بانيسكا بغية تحويل الانتباه وتحميل بلغراد المسؤولية عن كل ما يحدث. ونتيجة لهذا الحادث، توفي ثلاثة من الصرب المحليين و"ضابط شرطة" من ألبان كوسوفو. ولدينا العديد من التساؤلات حول ما حدث. أولا، ليس من الواضح أسباب تقاعس الوجود الدولي. ففي السابق، في حالات مماثلة، كانت دوريات تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ووحدات قوة كوسوفو تتوجه على الفور إلى مناطق التوتر للفصل بين الأطراف المتحاربة والبدء في عملية تفاوض. وهذه المرة، سُلمت الحالة بالكامل إلى ألبان كوسوفو، مما أدى إلى هذه النتيجة المأساوية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الغرب قرر في يوم الحادث عدم انتظار النتائج الأولية للتحقيق ووصف الأحداث على الفور بأنها عمل إرهابي فظيع وشنيع.

(1999). ولا يوجد بديل عن المعايير القانونية الدولية لإيجاد حل مستقر وعادل لمسألة كوسوفو، حسبما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة الأساسية. وينبغي أن يكون الحل مقبولاً لدى بلغراد وأن يوافق عليه مجلس الأمن.

لا تزال هناك حاجة ماسة إلى العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وينبغي أن نبقي على موظفيها وقدرتها المالية. ونوجه الانتباه إلى حقيقة أن ألبان كوسوفو المتواطئين في احتجاج موظف البعثة، ميخائيل كراسنوشينكوف، في 28 أيار/مايو 2019، والذي أصيب خلاله بجروح خطيرة، لم يُقدموا إلى العدالة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، أعلنت "سلطات" الإقليم، بشكل غير قانوني، أن موظفاً آخر في بعثة الأمم المتحدة، هو السيد أنتونوف، شخص غير مرغوب فيه. وإن لم يتم التصدي لخطوات من هذا القبيل بشكل مناسب، فإنها يمكن أن تُتخذ ضد أي من موظفي الأمم المتحدة في أركان أخرى من العالم. إنها مسألة وقت فحسب. ومحاولات رفع ملف كوسوفو من جدول أعمال مجلس الأمن غير مقبولة. ونشير إلى أن بعض زملائنا يحاولون إقناع المجلس بأنه لا يوجد شيء خطير يحدث في كوسوفو وبأن الحالة هناك ليست مسألة تتعلق بالسلام والأمن وبأن جلسات المجلس المواضيعية ينبغي أن تُعقد مرة واحدة فقط في السنة بدلاً من مرتين. ونذكر جيداً كيف تكشفت الأحداث في الإقليم في أيلول/سبتمبر. ونظراً للظروف الراهنة، ينبغي أن تظل المناقشة الدورية للحالة في كوسوفو مدرجة في جدول أعمال المجلس.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب برئيسة جمهورية كوسوفو، السيدة فيوسا عثمان، ورئيسة وزراء جمهورية صربيا، السيدة آنا برنابيتش، في هذه الجلسة. وأشكر الممثلة الخاصة للأمم المتحدة العام زيادة على إحاطتها المفصلة.

أود أن أبدأ ببعض الأخبار الجيدة، على الرغم من الأفق الضبابي إلى حد ما خلال الأشهر الماضية. ففي كانون الثاني/يناير من العام القادم، سيتمتع شعب كوسوفو، شأنه شأن أي دولة أخرى في القارة،

المسلمون في وسط صربيا ويشجع الاتجاهات الانقسامية في مقدونيا الشمالية. كما تؤثر خرائط "ألبانيا الكبرى" المتداولة على السلامة الإقليمية للجبل الأسود واليونان.

ونوجه انتباهكم، سيدي الرئيس، إلى أن البلدان الغربية في هذه الظروف تدوس على الأساس القانوني الدولي للتوصل إلى حل. ويقدم الوسطاء من واشنطن والاتحاد الأوروبي بشكل أخرق مخططات أحادية الجانب تنتهك حقوق الصرب في التوصل إلى حل توفيقى ناجح. والاتفاق الذي يتم التباهي به كثيراً بشأن الطريق إلى التطبيع يزدرى المصالح المتأصلة لصربيا ويدعوها إلى الاعتراف بسيادة كوسوفو. وبالإضافة إلى كل ذلك، يُصور الأمر كما لو أن القرار 1244 (1999) واتفاق بروكسل غير موجودين وأن عملية التطبيع لم تبدأ إلا بالاتفاقات الشفوية في شباط/فبراير وأذار/مارس من هذا العام.

وفي الوقت نفسه، يجري الترويج لطلب الإقليم الحصول على عضوية مجلس أوروبا. كما تلقى الكوسوفيون وعداً بأنه اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024، ستدخل خطة الاتحاد الأوروبي لرفع القيود عن تأشيرات السفر حيز التنفيذ. ومن الواضح أن التساهل المطلق مع ألبين كورتي من جانب مرشديه سمح له بتخريب الالتزام غير المشروط بإنشاء رابطة البلديات الصربية في كوسوفو من دون عقاب. وفي بريشتينا، يقولون إن رابطة البلديات الصربية قد ماتت. بيد أنهم يطالبون في الوقت نفسه بصياغة النظام الأساسي لتلك الطائفة بقيادة واشنطن التي تعارض بشكل قاطع منح أي سلطات تنفيذية للصرب في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أنه ما لم يتم إنشاء رابطة البلديات الصربية بشكلها الأصلي، فإن الحديث عن الأمن للسكان الصرب في الإقليم غير ممكن ولا يمكن تصور حل دائم ومستدام لكل ذلك.

وينبغي أن تركز الخطوات الأولية الرامية إلى وقف التصعيد على انسحاب ما يسمى بقوات ألبان كوسوفو الخاصة من شمال الإقليم وتفكيك قواعدها ومراكزها. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تعود قوة كوسوفو إلى تنفيذ ولايتها، المنصوص عليها بوضوح في القرار 1244

ذكر أي منها في تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الموجودة في كوسوفو والتي تعمل فيها. ربما تكون هناك مشاكل وقضايا بالطبع، كما هو الحال في كل مكان، في جميع بلداننا. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، عدم ارتداء حزام الأمان أو الانعطاف يمينا رغم الإشارة الحمراء. ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر، بأمانة تامة، أن هناك قوانين - قوانين عصرية - وأن هناك مؤسسات - مؤسسات ديمقراطية - وأن هناك محاكمات وفق الأصول القانونية على قدم المساواة لأي شخص في كوسوفو اليوم.

ومهما حاولنا، لا يمكننا تغيير الماضي ومآسيه. ولكن، على الرغم من كل شيء، يجب أن نمضي قدماً وأن نتطلع إلى المستقبل، كما قالت الرئيسة عثمانى - صدرىو، وأن نحول الألم إلى قوة. ويظل هذا استثماراً لألبانيا - وهو ليس خيالاً، كما سمعنا من زملائنا الروس، مثل ألبانيا الكبرى أو لا أعرف ماذا. ونحن لا نريد أراضي الآخرين، كما يفعل البعض.

والحقيقة هي أنه بعد مرور ربع قرن، لم تعد غرب البلقان هي منطقة البلقان، وبدلاً من بلقنة المنطقة أضفي الطابع الأوروبي عليها لأنها أحييت الارتباط بهويتها الأساسية، وهي أوروبا. وانطلاقاً من هذا الاقتناع، أعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بالرغم من الماضي المرير، فقد وصلت المنطقة إلى نقطة تحول، إذ ما من حديث في الجزء الذي نعيش فيه من أوروبا، كما هو الحال في أي مكان آخر في القارة، سوى عن التقدم والتعاون والحلول التوفيقية وحرية التنقل والمساحات المفتوحة، والاتصال عبر حدود قليلة أو بدون حدود. وهو حديث عن مصير مشترك بأفاق أكثر إيجابية بكثير من الجوانب المثيرة للقلق.

ولأول مرة في تاريخنا الطويل والمضطرب، هناك طريق واضح نحو مستقبل مشترك، على المستوى الفردي والجماعي، وهو ما تم تأكيده مرة أخرى بطريقة مقنعة وملزمة جداً في الأسبوع الماضي في تيرانا، خلال مؤتمر القمة العاشر للاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، في إطار عملية برلين، وهي أول عملية تنظم خارج الاتحاد الأوروبي.

بحرية التنقل في منطقة شنغن، وهي عملية طال انتظارها. فقد ثبت أن رفع القيود عن التأشيرات وزيادة التنقل البشري لهما قوة تحويلية هائلة في كل مكان تم تطبيقهما فيها. ويشكل ذلك جزءاً من التقارب مع الحريات التي يكفلها الاتحاد الأوروبي وقيمه الأساسية، التي آمنت بها كوسوفو بالكامل، وهي دولة ديمقراطية فاعلة وتعزز ديمقراطيتها بشكل دائم.

وعندما نتكلم عن العلاقات التي لم تُحل بعد بين كوسوفو وصربيا، وبعد الآراء المتباينة التي استمعنا إليها هنا من بعض المتكلمين، من الأهمية بمكان دائماً أن نضع الأمور في سياقها الصحيح. ففي الماضي غير البعيد، كانت كوسوفو وصربيا جزءاً من كيان لم يعد له وجود. وكان تفكك يوغوسلافيا السابقة قاسياً ووحشياً. ولم يكن الفصل الخاص بكوسوفو من ذلك التفكك، في عام 1999، يشبه الطلاق الصعب بالمرّة. فقد شهدنا أسوأ ما يمكن أن نراه في أثناء انفصال كوسوفو وصربيا من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وموت عدد لا يحصى من المدنيين لا تزال المقابر الجماعية تكشف عنه حتى يومنا هذا، فضلاً عن التعذيب الجماعي والاغتصاب الواسع النطاق الذي لا يمكن نسيانه أبداً. وتطلب الأمر تدخلاً دولياً لوقف الفظائع وفتح صفحة جديدة للمنطقة بأسرها. وغني عن القول إن ذلك قد خلف وراءه تكريبات مريرة يصعب محوها وجروحاً ليس من السهل شفاؤها وندوباً لا تزال واضحة، بما في ذلك ما يصل إلى 600 I شخص لا يزالون في عداد المفقودين. ولا يمكن إنكار أن المنطقة قطعت شوطاً طويلاً خلال العقدين الماضيين للتغلب على شياطين الماضي. وقد حققت نجاحاً إلى حد كبير، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

بصراحة، لقد فوجئت، بأخف التعابير، بالتحليل الذي سمعته من رئيسة الوزراء للحالة في كوسوفو. وتحققت من عنوان الجلسة للتأكد من أننا لم نكن بأي حال من الأحوال نحضر جلسة بشأن سورية. فلا توجد إشارة إلى أي من العناصر الثلاثة التي ذكرتها رئيسة الوزراء برنابيتش، كما قالت، في تقرير الأمين العام (S/2023/735). ولم يرد

مؤخرا عن البرلمان الأوروبي، حتى يتم تحديد الحقيقة والمسؤولية بشكل صحيح وواضح، ومحاسبة الجناة ولا يفكر أحد مرة أخرى في السير في ذلك المنحدر الزلق والخطير.

وهذه هي الجلسة الأخيرة بشأن هذه المسألة خلال فترة عضويتنا في المجلس. وسيصادف العام المقبل مرور ربع قرن على انفصال كوسوفو وصربيا إلى الأبد. فلن يكونا أبدا تحت سقف واحد مرة أخرى، لكنهما سيظلان جارين على الدوام، ونأمل ونبذل جهودا لضمان أن يكونا جارين طبيين.

إن المصالحة دائما عملية شاقة ومعقدة. ويجب أن تعتمد على حسن النية والرؤية، ولكن أيضا على المساواة والعدالة. وقد تكون هذه العملية هشة، لا سيما وأنا نعلم أن المتطرفين، الذين يستخدمون الخطاب الشعبي، قد يحاولون إخراجها عن مسارها.

وفي شباط/فبراير من العام الماضي، انتقلت كوسوفو وصربيا على تطبيع العلاقات بموجب اتفاق ملزم توسط فيه الاتحاد الأوروبي، وأبرم في أوهريد وبروكسل. على الرغم من بطء التنفيذ، فإننا نرحب بإنشاء لجنة مشتركة للمراقبة. ويجب أن تعمل بشكل كامل. ونرحب أيضا بالإعلان المتعلق بالأشخاص المفقودين، وهي عملية حاسمة لإنهاء آلام الناس المعنيين.

ويجب تنفيذ الاتفاق بسرعة وبشكل كامل. ويجب مقاومة الذين يقفون في طريق عملية حوار التطبيع بين كوسوفو وصربيا. ويجب معاقبة من يعتقدون أنهم يستطيعون حل المسائل من خلال التلاعب والتهديدات وحيل الحرب. ويجب محاسبة الذين يريدون على نحو يؤثر على المنطقة بأسرها المقامرة واختطاف مستقبل صربيا وكوسوفو باعتبارهما جارين يعيشان في سلام وتعاون.

ومن الضروري التطلع إلى الأمام ووضع توقعات للمستقبل والمضي قدما. وكما سمعنا اليوم من الرئيسة عثمانى - صديرو، فإن كوسوفو ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ الاتفاق بقطع شوط إضافي، تمشيا مع تطلعاتها الأوروبية - الأطلسية. ونتوقع من صربيا أن تحذو حذوها وبحسن نية، من أجل مصحتها، ومصالحة المنطقة ومن أجل المستقبل الذي نحتاجه ونريده جميعا.

وينبغي أن نتمسك بها بحزم، وألا نضيعها، وألا نهدها على وجه التحديد، لأننا إذا لم نفعل ذلك، فإن شياطين الماضي أو أي شياطين غير مفهومة في الحاضر قد تعرضها للخطر.

وأود أن أشاطركم بإيجاز شواغلي أيضا. لقد ذكر أن كوسوفو شهدت في 24 أيلول/سبتمبر ما كان يُعتقد أنه مستحيل. ووصفه الممثل الخاص للأمين العام بأنه حادث أمني. ووصفه البرلمان الأوروبي، في قرار، بأنه عمل إرهابي. وهاجم أفراد كوماندوس اعسكريون دريو بعناية في صربيا، وكانوا مستعدين لتأجيج نيران أسوأ ما في تاريخ البلقان، كوسوفو ومؤسساتها، وقتلوا ضابط شرطة أثناء أداء واجبه. وبفضل التدخل الفوري والمهني من شرطة كوسوفو، تم احتواء الضرر، وسرعان ما تم صد الغوغاء الإرهابيين. وكلمنا المزيد عن ذلك، أصبح من الصعب علينا ألا نرى أن هناك نمطا فيما بين هذه الأحداث والمشهد الذي عشناه سابقا في أماكن أخرى. ولننتكر قصة الرجال المدججين بالسلاح دعما للخطاب الكاذب بشأن أقلية تتعرض للتمييز.

لقد فشل هذا المشروع فشلا ذريعا - وذلك هو الجانب الإيجابي - ولكن نواياه تظل مخيفة، وهذا هو الجانب الخطير جدا. ولم تكن هناك أطراف مقاتلة في هذا الحادث، كما سمعنا. كان هناك غوغاء إرهابيون، من ناحية، وشرطة بلد مستقل تحافظ على القانون والنظام، من الناحية الأخرى. وينبغي أن يكون هذا واضحا. ولذلك، فإن الأسئلة الحاسمة المتعلقة بخططهم وإعداداتهم وتدريبهم ودعمهم وتمويلهم تحتاج إلى إجابة سريعة ومقنعة لأن التفسيرات المقدمة حتى الآن، بما في ذلك اليوم، تفتقر إلى المصداقية، ولا سيما عندما يتم على وجه السرعة تكريم المجرمين الذين كان ينبغي إدانتهم على الفور.

إن تمجيد المجرمين وإنكار الإبادة الجماعية والجهود المبذولة لإعادة كتابة التاريخ أمور خاطئة وغير مقبولة. فهي تقوض مبادئ العدالة والأخلاق ولها آثار ضارة على مجتمع البلدان المعنية، لأنها تتعارض مع جهود المصالحة.

ولذلك، هناك حاجة إلى إجراء تحقيق كامل وشامل، كما دعا إليه الكثيرون، بما في ذلك بلدي، وعلى النحو المطلوب في قرار صدر

بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو. ونحن فخورون بأننا نشرنا ما يقرب من 600 جندي من المملكة المتحدة في كوسوفو استجابة لطلب من منظمة حلف شمال الأطلسي بغية المساعدة في الوفاء بولاية قوة كوسوفو للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في كوسوفو.

وفي هذا الوقت الذي يتصاعد فيه التوتر، يظل تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا أمرا حيويا. ونحث كلا الطرفين على المشاركة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لإيجاد حلول مقبولة للطرفين، وإنهاء دورة عدم الاستقرار، وحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في العقد الماضي.

وندعو كوسوفو وصربيا إلى الوفاء بالتزاماتهما وأن يتجنبنا الإجراءات الانفرادية أو الأقوال التي يمكن أن تقلل من احتمالات التوصل إلى اتفاق شامل للتطبيع، ونحث كلا الطرفين على المشاركة البناءة، بما في ذلك إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية، في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، ننوه بالدور الحيوي الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في التقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو منذ اتخاذ القرار 1244 (1999)، ولكن الظروف في الميدان تختلف كثيرا عما كانت عليه في عام 1999. ونعتقد أن الوقت قد حان لتجديد دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومسؤولياتها. فمن شأن ذلك أن يمكن المجلس من إلقاء نظرة جديدة على الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تتكيف لخدمة الظروف الراهنة في كوسوفو.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن امتنان المملكة المتحدة للممثلة الخاصة والبعثة على كل ما قاما به من عمل وعلى التنفيذ المهني لولايتهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل. أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها. وأرحب أيضا بحضور رئيسة وزراء جمهورية صربيا وأنه بمشاركة السيدة عثمانى - سادريو.

وأود أن أختتم باقتباس من جون فيتزجيرالد كينيدي، الذي قال إن "التغيير هو قانون الحياة. ومن لا ينظرون سوى إلى الماضي، من المؤكد أنهم يخسرون المستقبل".

لقد أهدر الكثير من الوقت، والكثير من الوقت الثمين. وعدم المضي قدما له ثمن سيدفعه الجيل القادم. ولذلك، فإن الحوار بوساطة الاتحاد الأوروبي فرصة لا تقدر بثمن، ليست على حساب أحد وستعود بالنفع على الجميع، كوسوفو وصربيا والمنطقة بأسرها.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها. وأرحب بمشاركة فخامة السيدة عثمانى - سادريو، رئيسة كوسوفو، ودولة السيدة برنابيتش، رئيسة وزراء صربيا، في جلستا.

إن المملكة المتحدة من قدامى الداعمين لكوسوفو كدولة مستقلة وذات سيادة. ونرحب بالتقدم المستمر الذي تحرزه الحكومة بشأن مسائل هامة مثل سيادة القانون والعدالة الانتقالية والتصدي للجريمة المنظمة والفساد.

ونؤيد تأييدا تاما الإعلان المتعلق بالأشخاص المفقودين، الذي أيدته كل من كوسوفو وصربيا. وهذه مسألة ذات أولوية وينبغي عدم تسييسها. كما نكرر دعوة البعثة لحكومة كوسوفو لتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية لكوسوفو في عام 2016 بشأن ممتلكات دير فيسوكي ديتشاني. ومن شأن ذلك أن يبعث بإشارة إيجابية إلى طوائف الأقليات وأن يبرهن على التزام كوسوفو بمستقبل شامل ومتعدد الأعراق.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التحديات الأمنية المباشرة في شمال كوسوفو. وندين بشدة الهجمات على الموظفين الدوليين في أيار/مايو، وعلى شرطة كوسوفو في 24 أيلول/سبتمبر. ومن الأهمية بمكان تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وندعو صربيا إلى التعاون الكامل مع التحقيقات الجارية واتخاذ خطوات للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود وتهريب الأسلحة.

ويجب أن تكون كوسوفو قادرة على تنفيذ سيادة القانون في جميع أنحاء أراضيها، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية

السيدة برنابيتش (صربيا) (تكلت بالإنكليزية): سأبدأ فوراً بالقول إن الأمر قد يستغرق مني ساعتين للرد على ما قالته السيدة عثمانى - صديريو، وكذلك السفير الألباني، ولكنني سأقدم بعض الأمثلة التي تبين الفرق بين الأقوال والأفعال.

سمعنا من السيدة عثمانى - صديريو أن كوسوفو إيجابية وملتزمة بالحوار. ولكن ما لم نسمعه هو لماذا لم تنفذ كوسوفو الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات وتنشئ رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية لأكثر من 10 سنوات. لقد مضى أكثر من 10 سنوات - وهذا هو مدى كونهم إيجابيين وملتزمين في الواقع. لقد فعلت بلغراد كل ما ورد في اتفاق بروكسل. ولم تنفذ بريشتينا كلمة واحدة منه. هذا هو مدى إيجابيتهم والتزامهم.

ثانياً، سمعنا جميعاً أن الصرب يتمتعون بحق النقض. إن حق النقض الذي لديهم حبر على ورق. وعندما قرر ما يسمى ببرلمان كوسوفو إنشاء قوات أمن كوسوفو، كان من المفترض أن يصوت الصرب - لكنهم لم يفعلوا ذلك. وما كان ينبغي إنشاء قوات أمن كوسوفو، لأن الصرب لم يصوتوا. ومع ذلك، أنشئت قوات امن كوسوفو. وهذه هي الكيفية التي يمارس بها الصرب الحق في النقض.

لقد سمعنا أن الكنائس الأرثوذكسية الصربية تتمتع بمستوى عال من الأمن، ولكن اسمحو لي أن أكون واضحة: لقد سمعنا أنها كنائس أرثوذكسية، وليست كنائس أرثوذكسية صربية. هذه هي الكيفية التي بها تُحترم وتقدّر. إن ما يسمى برئيسة ما يُطلق عليه جمهورية كوسوفو لم تستطع حتى أن تنطق كلمة "صربية". وقالت الكنائس الأرثوذكسية، وليس الكنائس الأرثوذكسية الصربية. ومع ذلك، فهي في الواقع كنائس أرثوذكسية صربية. وهي لا يمكنها حتى قول ذلك.

اسمحو لي أيضاً أن أوضح مدى الحماية الجيدة التي تتمتع بها الكنائس الأرثوذكسية الصربية والمستوى العالي من الأمن الذي يفترض أنها تتمتع به.

أولاً، ابحثوا في محرك البحث غوغل عن دير فيسوكي ديتشاني. لا تتقوا فيما أقوله - ابحثوا في محرك البحث غوغل عن فيسوكي

لقد تابعنا بقلق بالغ أحداث الأسابيع الأخيرة في المنطقة. ومرة أخرى، أدت التوترات بين الطوائف إلى العنف. ونأسف لوفاة أربعة أشخاص بالقرب من دير بانيسكا في 24 أيلول/سبتمبر، ونأمل أن يحاسب المتورطون على أفعالهم. وتعرب البرازيل عن تضامنها مع أسر الضحايا والمصابين في الحادث.

ونعتقد أن الحالة الراهنة على أرض الواقع تشكل مخاطر جسيمة على الاستقرار الإقليمي، وتهدد الإنجازات المهمة في سياق الحوار الذي يتوسط فيه الاتحاد الأوروبي. ونحث الطرفين على اتخاذ كل ما في وسعهما من تدابير لتجنب المزيد من الصدمات وممارسة نفوذهما داخل طائفتيهما للحث على الاعتدال. ونشجع قادتهما بقوة على أن يظهروا، بأقوالهم، استعدادهم لصون السلام.

إن إعادة بناء الثقة بين الجانبين ستتطوي بالضرورة على حل لأزمة التمثيل في شمال كوسوفو. ويكمن وراء مقاطعة المؤسسات المحلية والانتخابات البلدية في نيسان/أبريل، مخاوف معقولة تستحق النظر والتفهم باحترام. ومن الضروري الدعوة إلى انتخابات بلدية جديدة من أجل استعادة شرعية المؤسسات والممثلين المحليين.

وتكرر البرازيل الدعوة إلى الإسراع بإنشاء رابطة/طائفة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وفقاً لاتفاقات بروكسل، دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. ونشجع الأطراف على التقيد بالتزاماتها باحترام المواقع ذات الأهمية التاريخية والثقافية والدينية والحفاظ على حرية التنقل.

وأخيراً، نشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على دورها في منع نشوب النزاعات ومكافحة المعلومات المضللة واللغة البغيضة. ونعتقد البرازيل أن البعثة لا تزال أداة مهمة للحفاظ على الاستقرار على أرض الواقع وللسعي إلى تسوية نهائية ومقبولة للطرفين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلبت رئيسة وزراء صربيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة الآن لمدة ثلاث دقائق.

ذلك في سورية؟ لأكون صادقة تماما، لا أعرف. إنني أشرح ما يحدث في كوسوفو وميتوهيا.

إذا استمعنا للسفير الألباني بشكل صحيح، فسيتضح أن ستيفان ستويانوفيتش البالغ من العمر 11 عاما أطلق النار على نفسه وأن عازم قرطاي ربما ساعده. هل أخذه إلى المستشفى؟ لا - في الواقع، فإن عازم قرطاي، وهو رجل حر، أطلق النار على صبي يبلغ من العمر 11 عاما في مساء يوم عيد الميلاد الأرثوذكسي الصربي. وهذه هي الطريقة التي يعيش بها الصرب في كوسوفو وميتوهيا.

ثم سمعنا أن صربيا تريد أراضي كوسوفو، وأن صربيا تعتبر نفسها الوحيدة التي يمكنها تفسير القانون الدولي. حسنا، اسمحوا لي أن أقول إن الأمم المتحدة، ونحن نجلس هنا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تعترف بجمهورية صربيا بكاملها، مع إقليم كوسوفو وميتوهيا المتمتع بالحكم الذاتي كجزء من جمهورية صربيا. هذا هو المكان حيث نجلس - مقر الأمم المتحدة. وكوسوفو ليست عضوا في الأمم المتحدة، و 80 في المائة من سكان العالم لا يعترفون بكوسوفو وميتوهيا.

أخيرا - وسأختتم بياني بهذه المسألة - سمعنا التقارير عن ضحايا العنف الجنسي.

وبصفتي امرأة، أستطيع أن أقول إنني أعتقد أن العنف الجنسي والاعتصاب هما أسوأ جرائم ترتكب ضد الإنسانية. نعم، نحن نعلم أن النساء الألبانيات والنساء الصربيات ونساء الروما قد تعرضن جميعا، مع الأسف، للاغتصاب. وبصراحة، لا يسعني أن أصدق أن حتى ضحايا العنف الجنسي لا ينظر إليهم إلا من خلال عدسة العرق ولا يستخدمون إلا لأغراض الدعاية السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت السيدة عثمانى - سادريو الكلمة. سأعطيها الكلمة لمدة ثلاث دقائق.

السيدة عثمانى - سادريو (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر جميع البلدان التي ما فتئت تقدم إسهاماتها لا من خلال ما تدلي به من بيانات فحسب، بل ومن خلال ما تضطلع به من عمل معنا

ديتشاناي. إنه أحد أهم الأديرة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية وللشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا. من بين نتائج البحث الأولى إدراج دير ابحتوا في محرك البحث غوغل عن دير فيسوكي ديتشاناي في قائمة عام 2021 لمواقع التراث السبعة الأكثر عرضة للخطر في أوروبا. هذا هو مدى تمتع مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بالأمان والحماية. وهذا يأتي من منظمة "أوروبا نوسترا"، وليس أنا برنابيتش أو صربيا.

فيما يتعلق بملكية أرض دير فيسوكي ديتشاناي، في أيار/مايو 2016، أكدت المحكمة الدستورية لكوسوفو ملكية الدير لعدة هكتارات من الأرض. وعلى الرغم من ذلك القرار القانوني، وبعد سبع سنوات، لم ينفذ قرار المحكمة بعد. ودير فيسوكي ديتشاناي هو الموقع الديني الوحيد في العالم الذي ظل تحت الحماية المستمرة للقوات العسكرية - قوات قوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المسلحة تسليحا كاملا - لأكثر من 20 عاما. هذا هو مدى الأمان الذي تتمتع به المواقع الدينية.

ثم سمعنا أن صربيا ترهب الصرب في الواقع، وأن بريشتينا تحميهم. وأعتقد أن هذا هو السبب في أن 11 في المائة من الصرب - أو 2 000 أسرة صربية - غادروا كوسوفو وميتوهيا منذ أيار/مايو من هذا العام وحده. أين ذهبوا؟ إلى وسط صربيا، التي يفترض أنها ترهبهم. إلى أين غادروا وممن هربوا؟ أولئك الذين كان من المفترض أنهم يحمونهم. تخيلوا أن صربيا ترهب الصرب. هذا هو، بكل صدق، ما سمعناه اليوم.

ثم سمعنا أن كوسوفو مثال ساطع للديمقراطية وسيادة القانون. ومع ذلك، لم نسمع الكيفية التي أصبحت بها كوسوفو نفسها بطلا للعالم لأقل عدد من العائدين من جميع الأقاليم في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. إنها تدعي أنها مثال رائع ومشرق. ولكن مع كل ما يُتمتع به من سيادة القانون والأمن وحقوق النقض، لماذا لا يعود الناس؟ لأنهم عندما يعودون، يتم اعتقالهم. كم من الوقت يقعون في السجن؟ لا أحد يعرف. في المتوسط، 21 شهرا - ما يقرب من عامين. هل يحدث

كوسوفو فحسب، بل إنه كان أسير حرب كاد أن يُعذب حتى الموت في سجونهم، بينما كان رئيس صربيا، خلال تلك السنوات نفسها، وزيرا للدعاية في حكومة ميلوسيفيتش. وكان ذلك لم يكن كافيا، فها هم يصرحون علنا - حتى في هذه الأيام، كما فعل رئيس صربيا الليلة الماضية - أنهم يتمنون لو أنهم لم يطلقوا سراح كورتي من السجن حيا. ومرة أخرى، اختار رئيس وزراء كوسوفو الحوار. وعلى تلك الطاولة، التي يقودها مفاوضو الاتحاد الأوروبي، يجلس على أحد الجانبين رئيس وزراء كوسوفو، أسير الحرب الذي كاد أن يُعذب حتى الموت، وعلى الجانب الآخر هناك وزير الدعاية في النظام الذي قام بتعذيبه.

ومع ذلك، لن نتخلى أبدا عن الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل أي خلافات بيننا، لأن كوسوفو بلد مليء بأمثال مانديلا وغاندي ومارتن لوثر كينغ وبأناس يناضلون من أجل المستقبل والسلام والمصالحة. إن برلماننا وحكومتنا ومؤسساتنا وكل البيوت في جمهوريتنا مليئة بالناجين مما ارتكب من جرائم شنيعة، لكنهم جميعا ملتزمون بالسلام ويعملون من أجله. هذا ما نحن عليه: أمة من الناجين القادرين على الاستمرار والازدهار؛ وأمة ملتزمة بالسلام لأننا عشنا انعدام السلام؛ وأمة ملتزمة بالديمقراطية لأننا عشنا انعدام الديمقراطية؛ وأمة مستعدة لدفع أي ثمن لكفالة بقاء الحرية ونجاحها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة عثمانى - سادريو على بيانها. يعتقد الرئيس أن المتكلمين قد أوضحوا وجهات نظرهم.

رُفعت الجلسة الساعة 17/55.

على الأرض من أجل تحقيق السلام والاستقرار في كامل منطقة غرب البلقان. وأود أن أقول للذين لديهم شواغل إننا نريد أن نعمل معهم لتحسين الأمور لأننا في كوسوفو نرى أن الديمقراطية مشروع يستلزم عملا متواصلًا.

والواقع أنه كان يكفي أن نستمع إلى خطاب ممثل الاتحاد الروسي لنندرك أي طرف هنا يقول الحقيقة وأي طرف ينشر الأكاذيب من خلال آلة الدعاية. فمرة أخرى، استخدمت روسيا الدعاية ضد شعب كوسوفو وضد الذين ناضلوا من أجل حرية كوسوفو، المتمثلين في جيش تحرير كوسوفو. والفرق الأكبر بين كوسوفو وصربيا هو أننا لا نخشى العدالة. ولذلك أنشأنا الدوائر المتخصصة بأنفسنا لأننا لن نسمح بإقامة معادلة أخلاقية بين من ارتكبوا الإبادة الجماعية ومن دافعوا عن شعبنا في مواجهة الإبادة الجماعية. وكما كان الحال في الماضي، نحن على ثقة تامة بأن الغلبة ستكون للعدالة مرة أخرى.

لقد كان شعبي ضحية لبعض أبشع الجرائم في تاريخ البشرية. وما اضطررنا لمقاساته من ألم ومعاناة هو الذي يجعلنا نبدي هذا القدر من الالتزام تجاه عدم رؤيته يتكرر مع أي شخص آخر، بغض النظر عن انتماءاته العرقية أو الدينية أو غيرها. إن وقوعنا ضحايا لحرب إبادة جماعية هو ما جعلنا أقوى المدافعين عن السلام والاستقرار وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحرية، لكنه صنع منا أيضا مدافعين عن الحقيقة في وجه الدعاية.

واليوم، استمع المجلس إلى ممثل روسيا والسيدة برنابيتش يتكلمان عما يسمى بإرهاب كورتي. وكورتي لا يكون رئيس وزراء جمهورية